S/PV.9613

الأمم المتحدة

مؤقت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون

الجلسة **9613**

الاثنين، 22 نيسان/أبريل 2024، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيس	السيدة غات	(مالطة)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إكوادور	السيد دي لا غاسكا
	الجزائر	السيد بن جامع
	جمهورية كوريا	السيد سانغجين كيم
	سلوفينيا	السيدة بلوكار دروبيتش
	سويسرا	السيد هاوري
	سيراليون	السيد سوا
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	غيانا	السيدة رودريغز – بيركيت
	فرنسا	السيدة برودهورست إستيفال
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	موزامبيق	السيد فرناندیس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وود
	اليابان	السيدة شينو

جدول الأعمال

المسألة المتعلقة بهايتي

تقرير الأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي (S/2024/310)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتُتِحَت الجلسة الساعة 15/00.

إقرار جدول الأعمال

أُقِرَّ جدول الأعمال.

المسألة المتعلقة بهايتي

تقرير الأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي (S/2024/310)

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي الجمهورية الدومينيكية وهايتي للمشاركة في هذه الجلسة.

باسم المجلس، أرحب بمعالي السيد روبرتو ألفاريز غيل، وزير خارجية الجمهورية الدومينيكية.

وفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمات الإحاطات التالية أسماؤهن للمشاركة في هذه الجلسة: السيدة ماريا إيزابيل سلفادور، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي؛ والسيدة غادة فتحي والي، المديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛ والسيدة كاثرين راسل، المناصرة الرئيسية المشتركة بين الوكالات لهايتي والمديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2024/310، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي.

أعطي الكلمة الآن للسيدة سلفادور.

السيدة سلفادور (*تكلمت بالإنكليزية*): قبل عام تقريبا، قدمت إحاطة إلى مجلس الأمن للمرة الاولى بصفتي الممثلة الخاصة للأمين العام لهايتي ورئيسة مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي (انظر S/PV.9311). وقد تكلمت في ذلك الوقت وتكلمت في إحاطات منذ ذلك الحين عن الأزمات المتعددة التي طال أمدها والتي تؤثر على هايتي، مناشدة اتخاذ إجراء عاجل. وما فتئت ألفت الانتباه، منذ نيسان/أبريل 2023، إلى المطلب الحتمي لاستعادة الظروف الأمنية المواتية لإجراء الانتخابات في هايتي بل كذلك لسلامة الشعب الهايتي وكرامته. ورحبت بتفويض المجلس بنشر البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني في تشرين الأول/أكتوبر 2023، استجابة للنداء الذي وجهته هايتي إلى المجتمع الدولي قبل عام من ذلك.

واليوم، يؤلمني أن أشير إلى أن جميع الخطب والمناشدات لم تؤد إلى تجنب أن تصبح أسوأ السيناريوهات لهايتي حقيقة واقعة في الأشهر والأسابيع الأخيرة. وخلال الجلستين الخاصتين اللتين عقدهما المجلس، في 6 آذار/مارس (انظر S/PV.9566) و 18 آذار/مارس (انظر S/PV.9580)، قدمت سردا مفصلا لدوامة العنف المأساوية التي لا نهاية لها في البلد. إن من المستحيل المبالغة في تقدير الزيادة في نشاط العصابات في جميع أنحاء بورت – أو – برانس وخارجها، وتدهور حالة حقوق الإنسان وتفاقم الأزمة الإنسانية. وفي الوقت نفسه، لم يتم تمويل سوى نسبة صغيرة – 8.1 في المائة – من خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2024 البالغة 674 مليون دولار.

وفي أوائل آذار/مارس، شنت العصابات هجمات منسقة استهدفت الهياكل الأساسية الرئيسية للدولة، بما في ذلك على مراكز شرطة متعددة وسجنين رئيسيين في بورت – أو – برانس، فضلا عن مرافق تعليمية وصحية ومواقع دينية. وفي الأسبوع الماضي تحديدا، تعرضت كلية الطب بجامعة هايتي للهجوم والنهب. وما فتئت العصابات تشن هجمات على القصر الرئاسي، ما أدى إلى مواجهات شرسة مع الشرطة الوطنية الهايتية، مسفرة عن وقوع العديد من الضحايا. ومنذ 3 آذار/مارس، أجبرت مواجهات العصابات حول المطار الدولي في بورت – أو – برانس جميع شركات الطيران التجارية على وقف خدماتها – وهي حالة لا تزال مستمرة حتى يومنا هذا. ومع ذلك، وبدعم ورقابة من الشرطة الوطنية الهايتية والقوات المسلحة الهايتية، يجري العمل على تأمين المنطقة المحيطة بالمطار وأعلنت بعض شركات الطيران على استحياء أنها ستستأنف رحلاتها في الشهر المقبل،

ما سيسمح بإعادة تنشيط الاقتصاد ولجميع المسافرين الهايتيين أو الأجانب بالتنقل بحرية من هايتي وإليها.

وخلال الربع الأول من العام، قتل أو جرح نحو 500 2 شخص نتيجة لعنف العصابات. ويمثل ذلك زيادة بنسبة 53 في المائة مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق، ما يجعل الربع الأول من عام 2024 الأكثر عنفا منذ أن بدأت وحدة حقوق الإنسان في مكتب الأمم المتحدة المتكامل للصحة العامة في تسجيل الإحصاءات في كانون الثاني/يناير 2022. وأسفرت الاشتباكات العنيفة بين تحالفي العصابات الرئيسيين عن عمليات قتل جماعي للسكان المحليين ونهب للمنازل وحرقها. وقد استهدفت العصابات بشكل منهجي الهياكل الأساسية للدولة وهاجمت من يؤدون أدوارا رئيسية في الحكم، بمن فيهم القضاة وأفراد الشرطة، فضلا عن المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين. وقد زادت تلك الهجمات من إضعاف مؤسسات الدولة وعمقت التحديات الخطيرة أصلا التي تواجه إعادة إرساء سيادة القانون.

ويظل أثر عنف العصابات على حقوق الأطفال يثير قلقا بالغا. وقد حد نشاط العصابات بشدة من الوصول إلى الخدمات الأساسية، بما في ذلك الرعاية الصحية والتعليم، وأدى إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي. وعلاوة على ذلك، وبسبب الافتقار إلى الفرص الاجتماعية والاقتصادية، جند عدد مثير للقلق من الأطفال في صفوف العصابات، حيث لا يتعرضون لخطر القتل أو الإصابة بجروح خطيرة أثناء الاشتباكات مع العصابات الأخرى أو مع الشرطة فحسب، بل إنهم كذلك يرتكبون أعمال عنف، بما في ذلك القتل والاختطاف والاغتصاب. ولا تزال النساء والفتيات يقعن ضحايا للعنف الجنسي، بما في ذلك الاغتصاب الجماعي، الذي يرتكبه أفراد العصابات المدججين بالسلاح. وفي هذا السياق من انعدام الأمن الشديد، بذلت الشرطة الوطنية الهايتية، بمساعدة القوات المسلحة الهايتية المتواضعة وبمشورة من مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي وغيره من الشركاء الدوليين، جهودا هائلة لاحتواء دوامة العنف في البلد بينما كانت تستهدفها العصابات المسلحة، مع بعض العمليات الناجحة. ومع ذلك، فإن حدة الأزمة الراهنة تؤكد الثغرات في القدرات داخل الهياكل الوطنية والحاجة الملحة إلى المساعدة الدولية، أي من خلال النشر الفوري لبعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات.

وقد أجبرت الزيادة الهائلة في العنف في بورت – أو – برانس الأمم المتحدة وبعض السفارات والمنظمات الدولية على تعديل مناطق وجودنا في بورت – أو – برانس. ولكن في تلك الحالة المذهلة، ما فتئ أصحاب المصلحة في هايتي يعملون على تنحية الخلافات جانبا للعمل نحو مسار مشترك لاستعادة المؤسسات الديمقراطية. وتمثلت الخطوة الأولى في الالتزام الذي تم التعهد به في الاجتماع الذي قامت بتيسيره الجماعة الكاريبية في 11 آذار/مارس بشأن إنشاء مجلس رئاسي انتقالي يرمي إلى تمهيد الطريق نحو الاستقرار الديمقراطي. وينبغي أن تشمل أولويات المجلس الرئاسي وضع خطة عمل لتحقيق الأمن في الأجل القريب، بسبل منها التعاون المستمر مع المجتمع الدولي من أجل النشر الفوري لبعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات، وتنظيم انتخابات ذات مصداقية وتشاركية وشاملة للجميع. وغني عن القول إنه يجب أيضا إيلاء اهتمام كبير لآلاف النازحين، بمن فيهم النساء والأطفال، الذين يتعرضون لعنف العصابات ويحتاجون إلى دعم إنساني.

وأُنوه بالالتزام الذي قطعه رئيس الوزراء أرييل هنري في آذار/مارس الماضي بالاستقالة فور تنصيب المجلس الرئاسي الانتقالي، مما يسهل تعيين رئيس وزراء وحكومة مؤقتين جديدين. ويتيح اعتزام الإدارة المنتهية ولايتها تصريف الأعمال الجارية إلى أن يتم تعيين رئيس وزراء جديد مؤقت وتشكيل حكومة جديدة مؤقتة تجنب حدوث فراغ خطير، ومن شأنه أن يساعد على تحقيق انتقال سلس للسلطة إلى الحكومة الانتقالية الجديدة.

ومنذ إعلان 11 آذار/مارس، أدت عملية تشاور دامت شهراً بين الأطراف المعنية في نهاية المطاف إلى تعيين سبعة أعضاء لهم حق التصويت وعضوين بصفة مراقب في المجلس الرئاسي الانتقالي. ويمثل أعضاء المجلس الرئاسي تسع مجموعات عبر طائفة واسعة من الجهات الفاعلة السياسية وقطاع الأعمال والمجتمع المدني. غير أن

مشاركة النساء ومنظمات الشباب ناقصة. فلا توجد سوى امرأة واحدة من بين أعضاء المجلس. وتستمر ولاية المجلس الرئاسي الانتقالي غير القابلة للتجديد حتى 7 شباط/فبراير 2026، وهو تاريخ تنصيب رئيس جديد وأداء جميع السلطات المنتخبة لليمين الدستورية.

وإلى جانب المجلس الرئاسي الانتقالي، من المتوقع إنشاء عدد من الهيئات الأخرى، بما في ذلك مجلس الأمن القومي والمجلس الانتخابي المؤقت، الذي يجب إنشاؤه على وجه الاستعجال من أجل الشروع في خطط لتنظيم الانتخابات. وأشجع الأطراف المعنية على مواصلة العمل والحفاظ على نفس روح التعاون والتوافق بوضع الخلافات جانبا من أجل مصلحة هايتي وشعبها وحدها وتسهيل العمليات التي يتبوأ فيها النساء والشباب والأقليات مكانتهم الملائمة باعتبارهم مشاركين في جميع هيئات اتخاذ القرار التي ستحدد مستقبل هايتي لسنوات قادمة.

وأرحب بنشر مرسومين تنفيذيين في 12 و 16 نيسان/أبريل لإنشاء المجلس الرئاسي الانتقالي وتعيين أعضائه. وأحث جميع الأطراف المعنية الهايتية على وضع ترتيبات الحكم الانتقالية المتوخاة بأسرع ما يمكن، لا سيما تعيين رئيس وزراء وحكومة مؤقتين والإسراع في ترشيح المجلس الانتخابي المؤقت.

وعلى الرغم من هذه التطورات الإيجابية الأخيرة على الجبهة السياسية، لا يزال التحسن الكبير في الحالة الأمنية شرطاً لازماً لإحراز مزيد من التقدم. وأعرب زعماء العصابات وغيرهم من المخربين عن عزمهم تعطيل العملية السياسية الحالية بالعنف، ولا يمكنني أن أشدد بالقدر الكافي على ضرورة مساعدة هايتي في جهودها الرامية إلى إرساء الأمن. وبعد مرور عام ونصف العام على طلب هايتي المساعدة لتعزيز الأمن، وأكثر من ستة أشهر على إذن المجلس بنشر بعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات، يجب أن نواصل التشديد على أهمية نشرها العاجل. كما يشكل نظام الجزاءات أداة فعالة لتثبيط محاولات المخربين والمجرمين لزعزعة الاستقرار، والمضي بذلك نحو تحقيق تقدم سياسي وديمقراطي بشفافية.

لقد ذكرت في بداية ملاحظاتي أن خطة الاستجابة الإنسانية البالغ حجمها 674 مليون دولار لم تموَّل سوى بنسبة صغيرة، غير أن الحالة الإنسانية مستمرة في دوامة من التدهور غير المسبوق. ومنذ بداية جولة العنف الأخيرة، استمرت عدد المحتاجين في الزيادة بإطراد. ومنذ 8 آذار/مارس، غادر ما يقارب 000 100 من الهايتيين بورت أو برنس إلى المقاطعات، هرباً من عنف العصابات وبحثاً عن الأمن. كما أن انعدام الأمن الغذائي لا يزال متفشياً في جميع أنحاء البلد، حيث يعاني نصف السكان من انعدام الأمن الغذائي الحاد. لا بد من حل الأزمات المتعددة الطويلة الأمد، السياسية والأمنية والإنسانية، التي لا تزال هايتي تواجهها. وللمجتمع الدولي دور في تقديم الدعم، ولكن التنمية المستدامة لن تصبح إمكانية حقيقية لشعب هايتي إلا من خلال عملية شاملة وتشاركية وذات مصداقية وشفافة تقود شعب هايتي إلى حكم متجدد ومنتخب ديمقراطياً.

وأود أن أشدد على التزام الأمم المتحدة في هايتي والتزام موظفي الأمم المتحدة بمواصلة الوفاء بالولاية المنوطة بهم ودعم الأطراف المعنية الهايتية في سعيها لتهيئة بيئة آمنة واستعادة المؤسسات الديمقراطية. ويواصل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي العمل، دائما في إطار ولايته، مع الأطراف المعنية. وقد أتاحت العملية التي يسرتها الجماعة الكاريبية فرصا لوضع ترتيب جديد للحكم الانتقالي من شأنه أن يسمح بعملية سياسية يقودها الهايتيون ويمتلكون زمامها حقيقة وتفضي إلى تنظيم انتخابات شاملة للجميع وتشاركية وذات مصداقية. وأحث مرة أخرى الأطراف الهايتية على وضع خلافاتها جانباً والعمل لصالح شعب هايتي من خلال تنفيذ خريطة طريق مستدامة ومحددة زمنيا ومقبولة لدى الجميع.

ويجب أن يجدد مجلس الأمن والمجتمع الدولي تضامنهما مع شعب هايتي. وفي هذا الصدد، وفي هذا المنعطف الحرج والفريد بالنسبة لهايتي، أحث جميع الدول الأعضاء على مواصلة تمويل خطة الاستجابة الإنسانية وعلى أن تؤكد، دون مزيد من التأخير، تعهداتها بنشر البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني في هايتي.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيدة سلفادور على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيدة والي.

السيدة والي (*تكلمت بالفرنسية*): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على إتاحة الفرصة لي لمخاطبة أعضاء مجلس الأمن بشأن الحالة في هايتي، عملاً بالفقرة 9 من القرار 2692 (2023).

منذ آخر إحاطة قدمتها إلى المجلس في كانون الثاني/يناير (انظر S/PV.9535)، ازداد تدهور الحالة الكارثية بالفعل على أرض الواقع في هايتي، مما أدى إلى اضطرابات أمنية وإنسانية. فقد ترسخ عنف العصابات في البلد، وازداد تواتراً وشدة وانتشر جغرافياً. وأصبح هذا العنف ممكنا بسبب التدفق المستمر للأسلحة النارية إلى هايتي ويدعمه الفساد. وتناولت التقارير السابقة التي أصدرها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بموجب الفقرة 9 من القرار مصادر وطرق الاتجار بالأسلحة إلى هايتي. ويهدف التقرير المعروض على المجلس اليوم إلى تسليط مزيد من الضوء على تطور الحالة الأمنية وديناميات العصابات في الميدان، بما في ذلك في جنوب هايتي، وعلى الآثار المترتبة عليها في نزوح الناس واستغلالهم، وعلى طبيعة التدفقات المالية غير المشروعة إلى هايتي.

(تكلمت بالإنكليزية)

وكما سمع المجلس بالفعل من الممثلة الخاصة للأمين العام سلفادور، شهدت الأشهر الثلاثة الماضية زيادة في عدد الأشخاص الذين قتلوا أو جرحوا بسبب عنف العصابات بنسبة 53 في المائة. وتشير التقاريرعن هجمات العصابات وحرق المنازل خلال الساعات الماضية إلى أن التصعيد مستمر، وأن انعدام الأمن المتزايد لا يزال يدفع الناس إلى الفرار. ويفيد زملاؤنا في المنظمة الدولية للهجرة بأن ما يقرب من 000 95 شخص قد فروا منذ أوائل آذار/مارس من العاصمة، بورت أو برنس، حيث تتركز معظم أعمال العنف. وأفادت التقارير في العام الماضي بأن ما يزيد على 000 338 من الهايتيين قد غادروا البلد، بما في ذلك أكثر من 000 46 شخص ينظرون في القيام بالرحلة المحفوفة بالمخاطر عبر فجوة دارين. ويؤدي تزايد النزوح وحالات الضعف الشديد إلى زيادة مخاطر تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر. وتستدعي هذه الظروف مزيدا من الاهتمام واتخاذ إجراءات عاجلة لحماية الهايتيين، خاصة وأن السفن "المظلمة" أو التي لا يتم تعقبها لا تزال موجودة في المناطق البحرية التابعة لهايتي وربما تنخرط في نشاط إجرامي.

وتنطوي الأحداث الأخيرة على علامات مثيرة للقلق عن وجود تواطؤ بين العصابات المختلفة في هايتي. فقد وقعت أمس سلسلة من الهجمات المتزامنة في عدة مواقع في بورت أو برنس ولكن أمكن صد الهجمات والحدَّ من الأضرار بفضل تصدي الشرطة والمجتمعات المحلية لها. وشهدت الموجة الأخيرة من أعمال العنف قتالاً بين العصابات، بحسب التقارير، ولكنها شهدت أيضاً دلائل على وجود تعاون بين بعض الجماعات لتنفيذ هجمات. وهو اتجاه لاحظه مكتبنا خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

وأظهرت الهجمات التي استهدفت هياكل أساسية رئيسية في آذار/مارس، والتي أشارت إليها الممثلة الخاصة للأمين العام سلفادور، أن تحالفي العصابات الرئيسيين – عصابة G9 وعصابة G-Pèp – قد وحدا قواهما. وبالإضافة إلى استهداف مرافق النقل والخدمات العامة، أدى هجومهما على السجون في بورت أو برنس إلى تحرير أكثر من 600 4 سجين، بمن فيهم زعماء عصابات وأفراد يشتبه بضلوعهم في اغتيال الرئيس الهايتي جوفينيل موييز. وشهدت عمليات الهروب الأخيرة من السجون تجنيد العصابات للآلاف من السجناء السابقين في صفوفها، مما يؤكد أن نظام السجون يحتاج إلى اهتمام ودعم عاجلين. وهذه أولوية أمنية، فضلا عن كونها مسألة من مسائل حقوق الإنسان، حيث أشارت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان مرارا وتكرارا إلى سوء أحوال السجون وإساءة معاملة السجناء.

وكانت هجمات العصابات التي استهدفت البنية التحتية الرئيسية تذكيراً آخر بأن القوة النيرانية المتاحة للعصابات في هايتي ازدادت بشكل كبير. وسجل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة استخدام البنادق الآلية والبنادق القصيرة، مثل البنادق من طُرز AR-15 و M4 وجليل ومن طراز كلاشينكوف وغيرها، بالإضافة إلى

بنادق خرطوش عيار 12 ومجموعة متنوعة من المسدسات بمختلف أنواعها وأسلحة من العيار الثقيل مثل المدفع الرشاش M60.

ولا تزال الأسلحة النارية والذخيرة تتدفق إلى هايتي، وقد وفرت محاكمة جنائية جرت مؤخراً في الولايات المتحدة بعض الأفكار المهمة حول كيفية حدوث ذلك. ووفقًا للمعلومات الصادرة عن وزارة العدل الأمريكية، فإن الزعيم السابق لعصابة "400 ماوزو"، السيد جولي جيرمين، كان يدير عمليات التهريب من زنزانته في السجن. وباستخدام هاتف محمول غير خاضع للمراقبة، أجرى السيد جيرمين مكالمات وأصدر تعليمات بتحويل أموال إلى شركاء إجراميين في فلوريدا، أُخبروا بمواصفات الأسلحة المطلوبة والتي اشتروها من متاجر بيع الأسلحة وكانوا بمثابة مشترين بالوكالة. ثم هُربت الأسلحة النارية، التي شملت أسلحة آلية وأسلحة من العيار الثقيل، إلى هايتي في حاويات مُوهت لتبدو كحاويات مواد غذائية ومستلزمات منزلية.

وفي تقارير سابقة، حدد المكتب الطرق التي يتم من خلالها تهريب هذه الممنوعات إلى شمال هايتي وشرقها وغربها. وفي التقرير الأخيرندرس الأنشطة غير القانونية في جنوب البلد، وهي منطقة تثير قلقا متزايدا فيما يتعلق بالاتجار بالمخدرات والأسلحة النارية، خاصةً إذا أخذنا في الاعتبار ضعف مراقبة مجالها الجوي وعدم خضوع الساحل للمراقبة.

إن منطقة جنوب هايتي عرضة منذ أمد بعيد للأنشطة غير المشروعة، واليوم لا تزال الأسلحة والمخدرات تُشحن إلى ذلك الجزء من البلد جوا وبحرا. وأصبحت المقاطعات الجنوبية نقاط دخول بالغة الأهمية للكوكايين من أمريكا الجنوبية والقنب من منطقة البحر الكاريبي، حيث أصبحت هايتي مركز عبور لكليهما. كما تدخل الأسلحة النارية والذخائر عبر الساحل الجنوبي. وغالبًا ما تُنقل مباشرة إلى بورت أو برنس عبر طرق يقال إن عصابات تابعة لتحالف G-Pèp تسيطر عليها، والتي تؤدي بعد ذلك دوراً محوريًا في توزيعها بين العصابات.

وكما يشير التقرير، يشتبه في تورط شخصيات سياسية وتجارية بارزة في الأسواق الإجرامية في جنوب هايتي. وهم يستثمرون في البنية التحتية والمعدات المستخدمة في الاتجار، مما يُظهر الروابط بين عنف العصابات والاتجار والفساد السياسي والاقتصادي في هايتي. وغالبًا ما ترتبط شبكات التواطؤ هذه بالجرائم المالية والتدفقات المالية غير المشروعة، التي تقوض الأمن والحوكمة والتنمية.

ومنذ دخول القانون الوطني لمكافحة الفساد لعام 2014 حيز التنفيذ، أبلغت وحدة مكافحة الفساد في هايتي عن عشرات الحالات من الجرائم المالية التي تنطوي على صفقات حكومية وأموال عامة. كما لاحظت السلطات غسل العائدات الإجرامية من خلال القطاع الخاص، لا سيما في قطاع النفط والغاز، وكذلك من خلال المصارف والشركات العقارية وشركات اليانصيب وغيرها من الشركات. وفي بعض الحالات، يُشتبه في أن بعض المنظمات غير الساعية إلى الربح التي أنشأها مسؤولون حكوميون تيسر غسل الأموال. وعلاوة على ذلك، تنفذ العصابات عمليات اختطاف طلباً للفدية، فضلاً عن فرض ضرائب غير رسمية على استخدام البنية التحتية الحيوية التي تسيطر عليها.

وعلى الرغم من الجهود الجيدة التي تبذلها وحدة مكافحة الفساد في هايتي، إلى جانب وحدة الاستخبارات المالية المركزية في هايتي، لم يصدر سوى عدد قليل جداً من أحكام الإدانة في قضايا الفساد والجريمة المنظمة. وتشمل الأسباب محدودية القدرات والتسييس الحاد والرسوم القضائية التعسفية.

ومع استمرار تدهور الحالة في هايتي، اسمحوا لي أن أذكّر بالتوصيات الواردة في تقارير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة السابقة المقدمة إلى مجلس الأمن. وأود أن أؤكد مجدداً على أهمية بناء القدرات الوطنية لهايتي في مجال تنظيم الأسلحة النارية، فضلاً عن القدرات الحدودية والجمركية، لا سيما في الموانئ وعلى الحدود بين هايتي والجمهورية الدومينيكية. وأود أيضًا أن أؤكد مجددًا على ضرورة تحسين أطر مكافحة الفساد وقدرات التحقيق. إن تنفيذ هذه الخطوات يمثل تحديًا كبيراً في السياق الحالي، ولكنه ضروري أيضًا.

ولا يزال مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة موجودا ونشطا في هايتي. ونعمل بتعاون كامل وممتاز مع مكتب الأمم

المتحدة المتكامل في هايتي لتقديم المساعدة في الميدان بالقدر الذي تسمح به الحالة.

ومنذ إحاطتي السابقة، نظمنا دورات تدريبية للاختصاصيين الوطنيين في مجال مكافحة الفساد والتحقيقات المالية، فضلا عن مجال استرداد الموجودات، بما في ذلك بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وكنا، حتى وقت قريب، نساعد أصحاب المصلحة الوطنيين في شراء المعدات الرئيسية لإدارة الحدود، ولكن التسليم لن يتم إلا عندما يكون الوضع أكثر ملاءمة.

وبالنظر إلى التحديات الراهنة، أود أن أشيد بالجهود الباسلة التي تبذلها أجهزة إنفاذ القانون الهايتية التي تواصل الكفاح، كما يتضح من ضبطها لكمية كبيرة من الأسلحة النارية مؤخراً في كاب هايسيان في شهر آذار/مارس.

ومع ذلك، وفي ظل غياب أي إجراء دولي لتحسين الأمن في هايتي، من خلال نشر البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني التي أذن بها المجلس، إلى جانب التوصل إلى حل سياسي طويل الأمد، ستظل الظروف صعبة جدا.

إن تشكيل المجلس الرئاسي الانتقالي مؤخرا خطوة جديرة بالترحيب، تسنى تحقيقها من خلال الدور الرئيسي الذي تقوم به الجماعة الكاريبية. ولكن كما رأينا مع الموجة الأخيرة من هجمات العصابات، لا تزال العقبات هائلة. ويجب أن نقف إلى جانب مؤسسات هايتي ومواطنيها في مواجهة العنف والفساد والفوضى وفي العمل من أجل مستقبل أكثر استقرارا وأمنا لشعب هايتي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة والي على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيدة راسل.

السيدة راسل (*تكلمت بالإنكليزية*): من الجيد جدا أن أكون في مجلس الأمن اليوم. وأود أن أشكر بشكل خاص السفيرة فرايزر، وهي غير موجودة هنا، على استضافة هذه المناقشة خلال رئاسة مالطة لمجلس الأمن وعلى دعوة اليونيسف إلى تقديم إحاطة لأعضاء المجلس بشأن الحالة الإنسانية المتفاقمة في هايتي. وسأكتفي بالقول إن اهتمام المجتمع الدولي أمر بالغ الأهمية تماما. وبالنظر إلى كل التحديات التي يشهدها العالم، أعتقد أنه من المهم ألا نغفل عن هايتي.

إنني أتكلم اليوم بصفتي المديرة التنفيذية لليونيسف وكذلك بصفتي المناصرة الرئيسية المعينة للحالة الإنسانية في هايتي في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات.

إن الوضع في هايتي كارثي، والحالة الإنسانية تزداد سوءا أكثر فأكثر. ويحتاج خمسة ملايين ونصف المليون شخص، بما في ذلك 3 ملايين طفل – أو طفلان من كل ثلاثة أطفال في جميع أنحاء البلد – إلى مساعدات إنسانية. وفي العديد من المناطق، انهارت الخدمات الأساسية، في حين يفقد الناس إمكانية الحصول على الغذاء ومياه الشرب المأمونة. وفي بعض المجتمعات المحلية، أصبحت الحياة الآن أخطر مما كانت عليه في أي وقت مضى.

والأزمة في هايتي هي في جوهرها أزمة حماية. وقد أدت سنوات من الاضطرابات السياسية والظروف الاقتصادية الوخيمة إلى انتشار الجماعات المسلحة. ويعيش اليوم ما يقدر بنحو 2,7 مليون شخص، من بينهم 1,6 مليون امرأة وطفل، في مناطق خاضعة للسيطرة الفعلية لتلك الجماعات.

وعندما زرت هايتي آخر مرة، رأيت بشكل مباشر كيف يمزق العنف والخوف المروعان ذات النسيج الذي يربط الأسر والمجتمعات المحلية معا. وفي كل يوم، يتعرض الأطفال للإصابة أو القتل. ويجري تجنيد البعض منهم أو ينضمون إلى الجماعات المسلحة بدافع اليأس المطلق. وتشير بيانات اليونيسف الأخيرة إلى أن ما يتراوح بين 30 إلى 50 في المائة من الجماعات المسلحة في هايتي تضم أطفالاً في صفوفها حالياً. ولا تزال النساء والفتيات مستهدفات بمستويات قصوى من العنف الجنسي والجنساني. وفي العام الماضي، أُبلغ عن آلاف حالات العنف الجنسي، وكان الكثير منها ضد أطفال. وفي ظل الانتهاكات الجسيمة المتعددة التي تُرتكب بانتظام ضد الأطفال كل يوم، أصبحت هايتي مميزة بشكل مأساوي بأنها الدولة التي رُفعت من جدول أعمال المجلس المتعلق بالأطفال والنزاع المسلح ثم أعيد إدراجها عليه.

وحتى الآن في عام 2024، استمر العنف بل واشتد. ومنذ بداية العام، قُتل أو جُرح أو اختُطف أكثر من 500 2 شخص، وتحققت الأمم المتحدة من وقوع أكثر من 400 انتهاك جسيم لحقوق الطفل. وفي الوقت نفسه، يستمر نزوح العائلات بسبب العنف. وفي الواقع، نقدر أن هناك حاليا أكثر من 000 180 طفل نازح داخليا.

كما خنقت الجماعات المسلحة طرق النقل الرئيسية التي تمتد من بورت أو برنس إلى بقية أنحاء البلد، مما أدى إلى تدمير سبل العيش وتقييد الوصول إلى الخدمات الأساسية. ومع سيطرة هذه الجماعات على المزيد من الأراضي، تُنصَّب الحواجز وتُشكَّل أفرقة للدفاع عن النفس في الأحياء للحماية من العنف. وما نتج عن ذلك هو أن مئات الآلاف من الأطفال وأسرهم في المجتمعات المحلية المحاصرة محرومون إلى حد كبير من المساعدات الإنسانية والخدمات الأساسية.

وقد تسبب هذا المزيج من الظروف المهددة للحياة في تفاقم أزمة الأمن الغذائي والتغذية، وخاصة في صفوف الأطفال. وتشير النتائج الأخيرة لتحليل التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي إلى زيادة مقلقة بنسبة 19 في المائة في عدد الأطفال المتوقع أن يعانوا من سوء التغذية الحاد الوخيم في هايتي هذا العام. وأظهر التحليل أيضا أن 1,64 مليون شخص يواجهون مستويات بلغت حد الطوارئ من انعدام الأمن الغذائي الحاد، مما يزيد من خطر تعرض الأطفال للهزال وسوء التغذية.

وفي الوقت نفسه، أصبح من شبه المستحيل أن تصل الإمدادات الصحية والتغذوية إلى 000 58 طفل على الأقل يعانون من الهزال الشديد في منطقة بورت أو برنس الحضرية الكبرى بسبب انعدام الأمن في المدينة. ويعرّض الإغلاق المستمر لطريق مارتيسان، وهو الممر الإنساني الوحيد من بورت أو برنس إلى المناطق الجنوبية، نحو 000 15 طفل يعانون من سوء التغذية لخطر الموت. ومما زاد الطين بلة أن الكوليرا عادت إلى الظهور مع تسجيل أكثر من 000 80 حالة، مما زاد من إغراق البلد في الأزمات وانعدام اليقين.

كما يهدد العنف عمل الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني في الميدان. ولم يعد بإمكاننا الوصول إلى ميناء بورت أو برنس بسبب الجماعات المسلحة الناشطة في المنطقة، مما تسبب في عرقلة وصول ما يقرب من 300 حاوية محملة بالإمدادات الإنسانية المنقذة للحياة، من بينها 17 حاوية تابعة لليونيسف محملة بالمكملات الغذائية والإمدادات الخاصة بحديثي الولادة والأمهات واللوازم الطبية. وأصبحت بورت أو برنس الآن في عزلة شبه تامة بسبب الحصار الجوي والبحري والبري.

وعلى الرغم من المخاطر والتعقيد التشغيلي، لا تزال منظماتنا وشركاؤنا يزودون أضعف الأطفال والأسر بخدمات منقذة للحياة. ونبذل معا قصارى جهدنا لتوفير التغذية والخدمات الصحية وللتصدي لتفشي الكوليرا ودعم الأفرقة المتنقلة لحماية الأطفال.

وينكب الشركاء في المجال الإنساني حاليا على إنشاء منصة لوجستية في كاب هايسيان حيث لا يزال مطار دولي ثانوي وميناء قيد التشغيل. وفتحنا أيضا خطوط إمداد جديدة خارج بورت أو برنس بغية ضمان إيصال الشحنات الإنسانية.

إننا نؤدي عملنا من أجل شعب هايتي ونلتزم بالبقاء في الميدان لتلبية الاحتياجات الإنسانية المتزايدة. ولكننا ببساطة نحتاج إلى مزيد من الدعم. ولم تُموَّل خطة الاحتياجات الإنسانية والاستجابة لعام 2024، التي تتطلب 674 مليون دولار للوصول إلى 3,6 مليون شخص، سوى بنسبة 8 في المائة. ونحن بحاجة إلى أن تزيد الجهات المانحة والدول الأعضاء التمويل الإنساني المرن على وجه الاستعجال. وسيساعدنا ذلك على تقديم المعونة المنقذة للحياة بينما ننفذ أيضا حلولا فيما يتعلق بالتنمية في الأجل الطويل وبناء القدرة على الصمود.

ونقدّر جهود المجلس لإحلال السلام والأمن في هايتي. واليوم، نطلب إلى المجلس أن يستخدم نفوذه لدى الجهات الفاعلة الحكومية والجماعات المسلحة لحماية حقوق الإنسان وتوفير الأمان والأمن لشعب هايتي. ونطلب بكل احترام، ولكن على وجه الاستعجال، أن يؤكد المجلس مجددا في جهوده لمعالجة الأزمة على ضرورة الالتزام بالقانون الدولي والقواعد والمعايير والمبادئ الدولية وإعطاء الأولوية لحماية المحتاجين. ونطلب أن يبذل المجلس في تلك الجهود كل ما في وسعه لتيسير العمل الإنساني المحايد والمستقل في هايتي.

ونؤمن إيمانا راسخا بأنه لا يمكننا الوصول إلى جميع المحتاجين في جميع أنحاء البلد إلا من خلال الحوار الإنساني المستمر مع جميع الجهات الفاعلة المسلحة. ومن الضروري أن يُنظر إلى الاستجابة الإنسانية على أنها مستقلة عن الأهداف السياسية والأمنية.

وإدراكا منا لأن البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني في هايتي قد تُنشر في بيئات حضرية مكتظة بالسكان، فإن سلامة السكان المدنيين أمر بالغ الأهمية. ويجب تجنب استخدام القوة في المناطق المأهولة بالسكان وحولها ويجب ألا تستخدم البعثة إلا أقل الوسائل ضررا بحسب الضرورة وبما يتناسب مع الهدف المشروع المتمثل في إنفاذ القانون.

سيتطلب منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين تدريبا شاملا قبل النشر وتدريبا ميدانيا. وبمجرد النشر، يجب أن تتخذ البلدان المساهمة بأفراد شرطة جميع الخطوات اللازمة لإجراء أي تحقيقات في ادعاءات الاستغلال والانتهاك الجنسيين بأسرع ما يمكن ومساءلة الجناة. ويجب معاملة جميع الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة التي تتصدى لها قوات الأمن باعتبارهم ضحايا بصفة أساسية وتسليمهم بصورة آمنة إلى الجهات الفاعلة في مجال حماية الطفل.

وينبغي أن يعطي المجتمع الدولي الأولوية للتعاون النشط مع الشركاء الهايتيين، بما في ذلك المجتمع المدني وأصحاب المصلحة المحليون وقادة المجتمعات المحلية. ومن شأن ذلك المساعدة على تعزيز قدرات المنظمات والمؤسسات الهايتية وحماية حقوق الإنسان وتيسير الاستجابة الإنسانية بطريقة أكثر فعالية تجسد السياق المحلي للشعب الهايتي وتجاربه.

لقد حان وقت العمل منذ أمد بعيد. ويحتاج شعب هايتي إلى زيادة فورية في الدعم الإقليمي والدولي على حد سواء لأن الحالة قد تصبح مستعصية في حال غياب ذلك الدعم. ولكن حتى لو تم اتخاذ جميع الخطوات الصحيحة لإخماد هذه الأزمة، فلن يتم حلها بسرعة. ويجب أن نقدم دعما سياسيا وماليا شاملا الآن وعلى المدى الطويل. ويجب أن نعمل يدا بيد مع شعب هايتي لصياغة الحلول المبتكرة اللازمة لتحقيق رؤيته لمجتمع مسالم ومزدهر.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيدة راسل على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة سلفادور، الممثلة الخاصة للأمين العام، والسيدة والي، المديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والسيدة راسل، المديرة التنفيذية لليونيسف، على إحاطاتهن اليوم وعلى كل العمل الذي يقمن به رفقة أفرقتهن – في ظل ظروف صعبة في كثير من الأحيان، بل وخطيرة – في سبيل تعزيز أمن هايتي. وأرحب أيضا بممثل هايتي ووزير خارجية الجمهورية الدومينيكية في هذه الجلسة.

منذ أن اجتمعنا آخر مرة بشأن هذا الموضوع (انظر S/PV.9580)، شهدنا بوادر تقدم في هايتي. وتشيد الولايات المتحدة بالشرطة الوطنية الهايتية، بما في ذلك وحداتها المتخصصة التي نفذت عمليات ناجحة لمكافحة العصابات والتي تواصل تحسين التنسيق وإدارة الحوادث. ونرحب بالإعلان عن إنشاء مجلس رئاسي انتقالي. ويجمع المجلس الرئاسي الشامل والعريض القاعدة معظم الأحزاب السياسية الرئيسية في هايتي، فضلا عن أصحاب المصلحة الرئيسيين من القطاع الخاص والطوائف الدينية والمجتمع المدني، ويشكل إنشاؤه خطوة إيجابية نحو حل الأزمة السياسية والأمنية في هايتي وإرساء الأساس لإجراء انتخابات حرة ونزيهة ونشر البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني في هايتي. وهناك الكثير من العمل الذي يتعيَّن القيام به. ومع ذلك، يمثل هذا الإعلان بصيص أمل تشتد حاجة شعب هايتي إليه، وهو الذي لا يزال يعاني من العنف العشوائي والانتهاكات المروعة لحقوق الإنسان.

واليوم، تواصل العصابات المتعطشة للسلطة مهاجمة المدنيين ووحدات الشرطة والهياكل الأساسية الحيوية. وقد أدت سيطرة العصابات على طرق النقل الرئيسية والنشاط الاقتصادي إلى تقييد حرية التنقل، مع زيادة المصاعب والتكلفة والمخاطر التي ينطوي عليها الحصول على السلع والخدمات الضرورية. ونتيجة لذلك، يواجه عدد متزايد من الهايتيين انعدام الأمن الغذائي. ومن الواضح أن شعب

هايتي بحاجة إلى المساعدة الإنسانية. ويحتاج إلى أن تخف حدة العنف ويحتاج إلى استقرار الوضع السياسي بقدر أكبر والعودة بوضوح إلى المسار الديمقراطي.

وسيساعد نشر البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني على تحقيق هذه الأهداف. وتسعى البعثة إلى بناء القدرات وتقديم الدعم التشغيلي للشرطة الوطنية الهايتية ومساعدتها على مكافحة العصابات وتحسين الظروف الأمنية. وستساعد في منع انتهاكات حقوق الإنسان والتخفيف من حدتها والتصدي لها، مع التواصل مع المجتمع المدني والمجتمعات المحلية في هايتي لبناء الثقة. وستعمل بمبدأ المساءلة والرقابة، بما في ذلك من خلال اتباع تدابير لمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين وستشرك بشكل هادف المنظمات التي تقودها النساء ومنظمات المجتمع المدني. وبعبارة أخرى، ستساعد على استقرار الأوضاع الأمنية والإنسانية، بينما يعمل المجلس الرئاسي الانتقالي على تمهيد الطريق لإجراء انتخابات حرة ونزيهة. ولكن نجاح البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني يتطلب دعما ماليا وعينيا على حد سواء من المجلس.

وهكذا، فلنلتزم جميعا، بينما نتطلع إلى المستقبل، بحشد المساعدة الدولية لهذا الجهد ودعم الشركاء، مثل الجماعة الكاريبية، الذين يعملون في سبيل تحسين الحالة على أرض الواقع. فلنؤيد تجديد ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي لإظهار دعمنا وتضامننا مع الشعب الهايتي. فلنعمل ليس على حل الأزمة التي تواجه هايتي اليوم فحسب، بل أيضا على معالجة أسبابها الجذرية بتشجيع المشاركة والانخراط على نطاق أوسع. ويمكننا أن نسهم معا في نجاح الجهود المبذولة مثل نشر البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني وإعادة البلد إلى مسار الاستقرار والديمقراطية. إن شعب هايتي لا يستحق أقل من ذلك.

السيد دي لا غاسكا (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): أعرب عن امتناني للمعلومات التي قدمتها السيدة ماريا إيسابيل سلفادور، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، والسيدة كاثرين راسل، المديرة التنفيذية لليونيسف، والسيدة غادة والي، المديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. ونرحب بحضور ممثلي هايتي والجمهورية الدومينيكية في قاعة مجلس الأمن.

يتطلب التنسيق المتزايد فيما بين العصابات الإجرامية في هايتي بهدف شن هجمات متزامنة على السكان والهياكل الأساسية الحيوية ومؤسسات الدولة التنفيذ العاجل لجميع الأدوات التي يعتمدها مجلس الأمن لإعادة الأمن والاستقرار إلى البلد. والنشر السريع البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني التي أذن بها القرار 2699 (2023) مطلوب. ودعم المجتمع الدولي في تلك المهمة حيوي، سواء من حيث المساهمات في الصندوق الاستئماني وبالأفراد. وتلك هي الخطوة الأولى نحو تعزيز المؤسسات الهشة وإعادة إرساء الحكم في هايتي.

ومن الضروري تحديث قائمة الجزاءات وفقا للقرارين 2653 (2022) و 2700 (2023). وينبغي للدول أن تتخذ التدابير اللازمة للحيلولة دون توريد أو بيع أو نقل الأسلحة إلى جهات فاعلة غير مأذون لها في هايتي وفقا لحظر توريد الأسلحة المفروض إقليميا. وثمة قلق من أن العصابات مجهزة بشكل أفضل ومجهزة بأحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا. وسيساعدنا تحديد الطرق التي يستخدمها المتجرون على مكافحة الاتجار، والعمل الفني الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ضروري لتحقيق تلك الغاية.

ومن الأهمية بمكان أن يستمر الحوار السياسي فيما بين الأطراف الفاعلة في هايتي بغية التوصل إلى استجابات منسقة وسريعة لاستعادة سيادة القانون في هايتي. ويجب دعم المؤسسات الهايتية للتحقيق في جرائم مثل القتل الجماعي والاختطاف وتجنيد الأطفال واستخدامهم إضافة إلى العنف الجنسي، والمعاقبة عليها. وتعزيز النظام القضائي وقدرات قوات الأمن في هايتي أمر أساسي من أجل تقديم مرتكبي تلك الجرائم إلى العدالة.

ويجب أيضا التحقيق في تهديدات العصابات الإجرامية للمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والأشخاص المنتسبين إلى مؤسسات الدولة، بمن فيهم أعضاء المجلس الرئاسي الانتقالي، ومعاقبتهم. ومكافحة الإفلات من العقاب أمر أساسي.

وفي هذا المشهد المعقد، من الأهمية بمكان المضي قدما بتنفيذ ترتيبات الحكم الانتقالي وأن تتحقق نتائجها. ونرحب باعتماد مرسوم 12 و 16 نيسان/أبريل الذي ينشئ رسميا المجلس الرئاسي الانتقالي ويعين أعضاءه. والمساعي الحميدة التي تبذلها الجماعة الكاريبية أساسية لمواصلة الحوار.

ومن الضروري أيضا مواصلة عملية الحوار السياسي، التي يجب أن تكفل خطة مفصلة بهدف إجراء انتخابات، وتيسير انتقال سلمي للسلطة من خلال انتخابات حرة ونزيهة وشاملة للجميع وتشاركية. ونحث جميع الجهات الفاعلة المعنية على اتخاذ إجراءات فورية، لا سيما بشأن المسائل الملحة مثل الأمن.

ويجب تشجيع المشاركة النشطة والهادفة للنساء والشباب في جميع عمليات الحوار. ونسلط الضوء على دور مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي في دعم حوار بقيادة وملكية هايتية. كما نقدر الجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي للاضطلاع بولايته، لا سيما في مثل هذا السيناريو المناوئ؛ ويجب أن تتوفر له بالتأكيد موارد كافية ليواصل الوفاء بولايته.

ويمكن ملاحظة الأزمة المتعددة الأبعاد في جميع جوانب الحياة المدنية، وهي أحد العوامل التي تسببت في معاناة هايتي من واحدة من أسوأ الأزمات الغذائية في العالم، حيث يعاني 44 في المائة من السكان من انعدام الأمن الغذائي الحاد، وهذا مؤشر واضح على حجم المشكلة. ويجب على المجتمع الدولي الآن أكثر من أي وقت مضى أن يضاعف دعمه وتضامنه المنسقين والمستدامين مع هايتي.

السيدة بلوكار دروبيتش (سلوفينيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أعرب عن امتناني للممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، السيدة ماريا إيزابيل سلفادور؛ والمديرة التنفيذية لليونيسف، السيدة كاثرين راسل؛ والمديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، السيدة غادة فتحي والي، على إحاطاتهن اليوم. وأود أيضا أن أرحب بمعالي الوزير روبرتو ألفاريس غيل في جلسة الإحاطة المعقودة اليوم. ونعرب عن عميق تقديرنا للعمل القيم الذي يضطلع به فريق الأمم المتحدة القطري في خضم البيئة الصعبة في هايتي.

وفي الأشهر الثلاثة التي انقضت منذ جلسة الإحاطة السابقة (انظر S/PV.9535)، ظلت هايتي تعاني من تدهور مقلق في حالتها الأمنية والسياسية وحالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية. بعد ما وصفت بأنها أعنف ثلاثة أشهر منذ عامين، تجد هايتي نفسها مرة أخرى محاصرة في هُوَّةٍ سَحِيقَةٍ لا نهاية لها من المعاناة الإنسانية.

وأود أن أبدأ بإدانة هجمات العصابات المنسقة على مؤسسات الدولة والهياكل الأساسية الحيوية، بأشد العبارات الممكنة. لم تشكل تلك الهجمات تحديا شديدا لسلطة الدولة فحسب، بل رسخت الفوضى والإرهاب اللذين لم يسبق لهما مثيل بين السكان المدنيين، مما حال دون حصولهم على الخدمات الصحية الأساسية والتعليم.

ونقدر الجهود الجديرة بالثناء التي تبذلها الشرطة الوطنية الهايتية التي واصلت حماية المواقع الحيوية والاستراتيجية، بما في ذلك المطار الدولي، على الرغم من مواجهتها تحديات كبيرة. بيد أن الشرطة الوطنية الهايتية لا تستطيع ببساطة أن تعالج الحالة الأمنية المتردية بمفردها. ومن هذا المنطلق، نردد دعوة الأمين العام إلى النشر السريع للبعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني.

وندعو أيضا إلى تعزيز قطاع العدالة الجنائية في هايتي، بما في ذلك نظام السجون، لضمان المساءلة عن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان ومكافحة الإفلات من العقاب بشكل فعال. إلى جانب التنفيذ الفعال لحظر الأسلحة للحد من تدفق الأسلحة والذخيرة غير المشروعة، ويشكل ذلك ضرورة لتحقيق نجاح جهود الشرطة الوطنية الهايتية والبعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني في التصدي للتحديات الأمنية.

ومن الأهمية بمكان إحراز تقدم متزامن على الجبهتين الأمنية والسياسية. وفي ذلك الصدد، نحث جميع الأطراف الفاعلة على إجراء حوار على الصعيد الوطني والتعاون من أجل تحقيق السلام في هايتي. ونحيط علما بالإنشاء الرسمي مؤخرا للمجلس الرئاسي الانتقالي وتعيين أعضائه، ونشجع على تفعيله بسرعة، بما في ذلك وضع خطة عمل لتلبية الاحتياجات الأمنية القصيرة الأجل. ونضم صوتنا إلى صوت

الأمين العام في التشديد على أهمية ضمان تمثيل المرأة الهايتية في ترتيبات الحكم الانتقالي ومشاركتها الفاعلة في الحوار السياسي الجاري. وندعو أيضا إلى التعيين الفوري لرئيس وزراء مؤقت واختيار مجلس انتخابي مؤقت. وأود توخي الوضوح: إن استعادة المؤسسات الديمقراطية وفقا لسيادة القانون ومن خلال انتخابات سلمية وذات مصداقية وتشاركية هي السبيل الوحيد نحو هايتي مستقرة وآمنة.

وأخيرا، أود أن أتناول الجانب الذي ربما يكون أكثر الجوانب إثارة للقلق. إن انتهاكات حقوق الإنسان والحالة الإنسانية تعنيان أن الهايتيين يحتاجون بشدة إلى عودة فورية إلى الاستقرار والأمن. وندين، بأشد العبارات الممكنة، أي عنف جنسي وجنساني، ولا سيما الذي تترتكبه الجماعات المسلحة، حيث تعاني النساء والفتيات أكثر من غيرهن. ونعرب عن الجزع إزاء زيادة تجنيد الأطفال واستخدامهم لارتكاب الجرائم.

وإضافة إلى المستويات غير المسبوقة من عمليات القتل المستهدف والاغتصاب الجماعي والاختطاف، من بين انتهاكات أخرى لحقوق الإنسان، تفرض العصابات قيودا أيضا على إمكانية الوصول إلى الأسواق والحصول على الخدمات الأساسية، مما يؤدي إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي الحاد وسوء تغذية الأطفال وانتشار الأمراض. ومرة أخرى، تتحمل النساء والأطفال وطأة تلك الظروف. وفي ذلك الصدد، ندعو على نحو عاجل إلى إنهاء فوري للحصار المفروض على الميناء وإزالة حواجز الطرق لضمان وصول المعونة الإنسانية من دون عوائق وبدون أي شروط مسبقة. وإمكانية وصول منظمات المساعدة الإنسانية يجب أن تنفذ من دون عوائق وأن تكون مستدامة، ويجب الحفاظ على سلامة العاملين في المجال الإنساني. كما ندعو المجتمع الدولي إلى تكثيف دعمه للجهود الإنسانية والإنمائية وجهود الحد من العنف في هايتي. ويمكن لسكان هايتي أن يعولوا على استمرار مشاركة سلوفينيا في ذلك الصدد.

السيدة رودريغز – بيركيت (غيانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن، وهم الجزائر وموزامبيق وسيراليون وبلدي غيانا (مجموعة 3+1).

وأشكر الممثلة الخاصة للأمين العام ماريا إيزابيل سلفادور، والمديرة التنفيذية كاثرين راسل، والمديرة التنفيذية غادة فتحي والي على إحاطاتهن، وأود أيضا أن أنوه بحضور الممثل الدائم لهايتي ووزير خارجية الجمهورية الدومينيكية جلسة اليوم.

تدرك المجموعة العمل الحاسم الذي يقوم به مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي في ظروف تزداد صعوبة على الدوام في البلد وتشيد به. إننا ممتنون عميق الامتنان للتفاني والجهود الدؤوبة التي يبذلها موظفو مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي وفريق الأمم المتحدة القطري الأوسع نطاقا، الذين يعملون في ظل مخاطر شخصية كبيرة على صحتهم وسلامتهم لدعم هايتي وشعبها في التغلب على الأزمة المتعددة الأبعاد في البلد. ونعرب عن تقديرنا للتقارير بالغة الأهمية التي قدمها مكتب الأمم المتحدة المتكامل للصحة العامة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ووكالات الأمم المتحدة الأخرى العاملة في هايتي. فالجهود التي يبذلونها لإبقاء مجلس الأمن على علم بالحالة السريعة التطور ضرورية للحفاظ على مشاركتنا النشطة واستجابتنا للاحتياجات المتزايدة على الأرض.

ولا يزال يساور المجموعة قلق بالغ إزاء الحالة الأمنية المتردية في هايتي، حيث تواصل العصابات المدججة بالسلاح هجماتها المنسقة وهيجانها في بورت – أو – برانس والمناطق المحيطة بها، تاركة السكان المحليين في حالة دائمة من الخوف والخطر. وتسلط الحوادث الأخيرة الضوء مرة أخرى على الضرورة الملحة لنشر بعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات في هايتي وعلى الحاجة الملحة إلى دعم حيوي للشرطة الوطنية الهايتية. ونظل ندعو إلى النشر المبكر للبعثة ونرحب بالإخطارات الواردة من بنن وجامايكا وجزر البهاما وبنغلاديش وبربادوس وتشاد التي تعرب عن عزمها المشاركة في البعثة. ويحدونا الأمل في أن يتم التغلب قريبا على جميع العقبات المتبقية، ما يسمح لكينيا بالوفاء بالتزامها بقيادة البعثة. كما نحث الدول على الإسهام في الصندوق الاستئماني المنشأ لدعم البعثة وتقديم أشكال أخرى من الدعم،

بما في ذلك الأفراد والمعدات والموارد اللوجستية. إن تحقيق استقرار الحالة الأمنية في هايتي ضروري لتهيئة الظروف المؤاتية لإحراز تقدم كبير على الجبهتين الإنسانية والسياسية. ونعتقد أن نشر البعثة وبناء قدرة الشرطة الوطنية الهايتية أمران حاسمان في ذلك الصدد.

وتؤكد المجموعة مرة أخرى أنه لا يمكن تحقيق الاستقرار الدائم في هايتي بدون حل سياسي يقوده ويملكه الشعب الهايتي. وفي ذلك الصدد، نعرب عن تقديرنا للجماعة الكاريبية والشركاء الدوليين الآخرين على اضطلاعهم بدور أساسي في تيسير التوصل إلى طريق بناء للمضي قدما بهدف حل الأزمة السياسية في هايتي. ونشيد بصفة خاصة بجهودهم في تقديم الدعم للأطراف الفاعلة الهايتية ذات الصلة في إيجاد سبيل نحو إجراء انتخابات شاملة وحرة ونزيهة في هايتي. وترحب المجموعة بنشر المرسوم المنشئ رسميا للمجلس الرئاسي الانتقالي في 12 نيسان/أبريل ونشر أسماء أعضائه في الجريدة الرسمية في 16 نيسان/أبريل. ونأمل أن توفر تلك الخطوات الهامة الزخم للتوصل إلى مزيد من توافق الآراء بين أصحاب المصلحة في هايتي لتنفيذ ولاية المجلس، والأهم من ذلك، تهيئة مسار لإحراز تقدم في هايتي.

وتشير المجموعة بقلق بالغ إلى أن الحالة الإنسانية في هايتي ظلت تزداد سوءا وأن خطة الاستجابة الإنسانية لم تمول سوى بنسبة 8 في المائة، كما سمعنا للتو. كما يساورنا القلق لأن ما يقرب من 5 ملايين هايتي يواجهون انعدام أمن غذائي حاد. ويشير التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي إلى أن ما يقرب من نصف سكان هايتي يعانون من مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الحاد وأن ما يقرب من 000 300 طفل تتراوح أعمارهم بين 6 أشهر و 59 شهرا يواجهون أو من المتوقع أن يواجهوا سوء التغذية الحاد بين كانون الأول/ديسمبر 2023 ونوفمبر 2024. وكما ذكرت المديرة التنفيذية راسل للتو، فإن الأطفال معرضون الآن لخطر الموت في هايتي مع تفاقم الأزمة الإنسانية. فيجب اتخاذ إجراءات لزيادة وصول المساعدات الإنسانية وتيسير إيصال المعونة. وندعو أيضا جميع القادرين على زيادة دعمهم لخطة الاستجابة الإنسانية في هايتي زيادة كبيرة.

وتدين المجموعة بشدة أعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان واستخدام الأسلحة الثقيلة ضد المدنيين الأبرياء، ولا سيما النساء والأطفال. ونظرا للاستخدام الواسع النطاق لهذه الأسلحة، ينبغي إيلاء الاعتبار لمبادرات فض الاشتباك ونزع السلاح والتعلم من تجارب البلدان الأخرى. وتركز تلك المبادرات على تنظيم الأسلحة والذخائر وحيازتها واستخدامها وتوزيعها. ونحث الدول الأعضاء على مواصلة دعم التدابير الرامية إلى مكافحة الاتجار بالأسلحة غير المشروعة وانتشارها والتدفقات المالية غير المشروعة التي تمكن من النشاط الإجرامي في هايتي. ونتطلع إلى توسيع نظام الجزاءات والنظر في اتخاذ المزيد من التدابير المناسبة.

وتواصل المجموعة دعمها القوي لشعب هايتي وتضامنها معه، وتدعو المجلس ومنظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقا إلى مواصلة اهتمامنا بهذه الأزمة المتعددة الأبعاد. ويمكننا، بل ويجب علينا، أن نحرز تقدما بالعمل المستدام والجماعي للمجتمع الدولي والعمل الوثيق مع أصحاب المصلحة الإقليميين والوطنيين. فذلك أقل ما يستحقه الملايين من شعب هايتي.

السيدة شينو (اليابان) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة سلفادور، على إحاطتها. كما أشكر المديرة التنفيذية راسل والمديرة التنفيذية والي على ما قدمتاه من معلومات بآخر المستجدات وأرحب بوزير خارجية الجمهورية الدومينيكية، السيد ألفاريز غيل، وبممثل هايتي.

يظل يساور اليابان قلق بالغ إزاء عنف العصابات والأنشطة الإجرامية وأعمال التدمير، بما في ذلك تلك التي تستهدف المؤسسات الحكومية والسجون ومرافق الشرطة. إن تلك الأعمال تقوض الأمن البشري للهايتيين، بما في ذلك الحصول على الضروريات الأساسية، مثل المياه والغذاء والخدمات الصحية والتعليم، فضلا عن الأمن والعدالة، مما يؤدي إلى تفاقم الأزمة المتعددة الأبعاد في البلد ويؤدي إلى تدهور حالات حقوق الإنسان والحالات الإنسانية. وفي ذلك الصدد، تشيد اليابان بدعم السيدة سلفادور ومكتبها للجهود الرامية إلى تحسين الحالة.

وفيما يتعلق بالجهود السياسية التي تبذلها هايتي، نرحب بإصدار المرسوم المنشئ رسميا للمجلس الرئاسي الانتقالي. ونسلم بأن ذلك التقدم يمثل أحد المعالم الحيوية لهايتي. وتقع على عاتق أصحاب المصلحة في هايتي مسؤولية الالتزام بترتيب حكم انتقالي سريع وشامل، بما في ذلك إنشاء المجلس الانتخابي المؤقت. ونعرب عن تقديرنا للجهود المتواصلة التي تبذلها الجماعة الكاريبية في دعم العملية السياسية في هايتي.

وبالانتقال إلى الأمن، ندعو إلى التنسيق الوثيق بين المجلس الرئاسي الانتقالي وكينيا بشأن النشر الفوري لبعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات لدعم الشرطة الوطنية الهايتية. ومن الأهمية بمكان أن يتم نشر البعثة في أقرب وقت ممكن وأن تكون قادرة على العمل بفعالية. ولذلك، من الضروري أن يقدم المجتمع الدولي مساهمات مالية ولوجستية إلى البعثة في الوقت المناسب. كما ندعو قيادة البعثة والدول الأعضاء المشاركة إلى الاستفادة من معارف وخبرات كيانات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة، مثل كياني مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي ونظام جزاءات الأمم المتحدة، والتعاون معها في عمليات البعثة في الميدان.

وأود مرة أخرى أن أشدد على احترامنا وثنائنا على الالتزامات التعاونية من جانب الهايتيين بتحسين الحالة. إن الشرطة الوطنية الهايتية تحمي البلد بشجاعة وبلا كلل، بما في ذلك المناطق والمؤسسات الحيوية والاستراتيجية. ونقر أيضا بأن أصحاب المصلحة والمنظمات المحلية في هايتي، مثل المنظمات غير الحكومية، يقومون بتيسير الحوار والمشاركة فيه والتعاون لتحسين الحالة الإنسانية، جنبا إلى جنب مع مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي وفريق الأمم المتحدة القطري. وتمثل كل تلك الجهود التي يقودها الهايتيون ويملكون زمامها أكبر أمل لمستقبل هايتي. فتلك الإرادة والعمل الوطنيين سيؤديان إلى تهيئة قاعدة صلبة للقدرة على الصمود من أجل تحقيق الأمن والاستقرار والازدهار المستدامين، القادرين على تحمل التحديات والتصدي لها على المدى الطويل. ونحث الهايتيين بقوة على مواصلة تلك الجهود بصورة شاملة، بما في ذلك من خلال الحوار السياسي الشامل من أجل إجراء انتخابات لاستعادة المؤسسات الديمقراطية وسيادة القانون.

تظلّ اليابان ملتزمة بدعم هايتي وشعبها في تلك المساعي، وتدعو جميع الدول الأعضاء والمجتمع الدولي إلى أن يحذوا حذوها.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نود أن نشكر الممثلة الخاصة للأمين العام السيدة سلفادور على إحاطتها عن الحالة في هايتي. ونحن ممتنون للمديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، السيدة والي، وللمديرة التنفيذية كاثرين راسل. ونرحّب بوزير خارجية الجمهورية الدومينيكية وبالممثل الدائم لهايتي في هذه الجلسة.

كما نرى جميعاً بوضوح، هناك واقعان متوازيان في هايتي في الوقت الراهن. الواقع الأول ينطوي على مشاحنات سياسية لا نهاية لها ومحاولات محمومة من وراء الكواليس للتوصل إلى اتفاق تحت ضغط خارجي وبما يتماشى مع المعايير المطلوبة من قبل اللاعبين الغربيين. وقد أدى ذلك إلى اتفاقات على الورق أعيدت كتابتها مرات عدّة ولكنها نادراً ما تُنفّذ.

والحقيقة الثانية هي الحياة اليومية المروعة للهايتيين العاديين الذين اعتادوا على البقاء في غياب سلطة الدولة والخدمات الأساسية التي يفترض أن تقدمها. إن السلطة الحقيقية الآن هي في أيدي الميلشيات المسلحة التي تسيطر على مساحات شاسعة من البلد وعلى أحياء في عاصمتها. ولم تسفر العملية السياسية لسنوات وحتى الآن عن أي نتائج. في الوقت نفسه، فقدت الإدارة الحالية كل مصداقيتها، ويرجع ذلك جزئياً إلى أنها غير قادرة على التحقيق في اغتيال رئيس البلد الذي وقع قبل ثلاث سنوات تقريباً بتدخل أجنبي مباشر وغير راغبة في ذلك.

لقد سئم الناس من انتظار التغيير وهم يأخذون على عاتقهم المسؤولية عن حياتهم ويأخذون الأمور بأيديهم وينظمون أنفسهم ويدافعون عن منازلهم. وبالنسبة لهم، تبدو جميع مناقشاتنا هنا في هذه

القاعة منفصلة عن الواقع، ويبدو مجلس الأمن عاجزاً وعديم الجدوى. والحقيقة هي أن المجتمع الدولي ومجلس الأمن لم يتمكّنا بعد من وضع مصالح شعب هايتي في المقام الأول. إننا مشتتون باستمرار بترتيب سياسي طموح آخر مفروض من الخارج، مشكوك في جدواه وشرعيته. ويُقال لنا الآن إن المجلس الرئاسي الانتقالي سيكون الدواء الشافي لهايتي.

وبصراحة، لدينا شكوك جدّية في أن الحلّ صُمّم على أساس نهجٍ هايتي في مقابل نهجٍ ينتمي إلى أطراف خارجية، كما هو الحال غالباً. ومما يغذّي شكوكنا اشتراطُ أن يَعتبر أعضاء هذا المجلس الوجود العسكري الأجنبي في بلدهم إيجابياً بشكل لا لبس فيه. لماذا تم وضع هذا الشرط فجأة على رأس جدول الأعمال؟ إننا على اقتناع بأن إنشاء هياكل السلطة الانتقالية في هايتي يجب أن يتم بمشاركة مباشرة من جميع الجهات الهايتية المعنية ودون أي تدخل خارجي. وإلا فإننا ببساطة نتخذ منعطفاً آخر لا طائل من ورائه ولن يفعل شيئاً لتحقيق استقرار الوضع في البلد أو إعطاء مواطنيه الأمل في مستقبل أفضل.

وللأسف، لم تتمكن هايتي طوال تاريخها من الإفلات من ذلك التدخل الخارجي ذاته على الرغم من أفضل الجهود التي بذلتها. وقد كلّف ذلك التدخل هايتي آلاف الأرواح، وعقوداً من عدم الاستقرار، وإنفاق بلايين الدولارات، على سبيل المثال، لدفع تعويضات مخزية لفرنسا عن الاستقلال – وهي تعويضات دُفعت حتى عام 1947. وعند مناقشة هذه الحالات التي لا ترضي غرورهم، يُناشدنا زملاؤنا الفرنسيون بأن نترك التاريخ للمؤرخين. بيد أن الهايتيين أنفسهم يجدون تلك الحقيقة التاريخية غير مقبولة، كما يتضح من الطلب العادل لعدد من المنظمات غير الحكومية الهايتية بأن تعوضهم باريس وتوجّه الأموال نحو تنمية هايتي وأمنها. وقد أُطلقت تلك المبادرة مؤخراً في المنتدى الدائم المعني بالسكان المنحدرين من أصل أفريقي، وهو منبر نوقشت فيه لأول مرة منذ وقت طويل في الأمم المتحدة العواقب الوخيمة لقرون من الرقّ والاضطهاد لشعوب جنوب الكرة الأرضية.

ومما لا شك فيه أن هايتي هي أحد الضحايا الرئيسيين لتركة الاستعمار، ولا تزال تعاني الآن من الممارسات الاستعمارية الجديدة في العصر الحديث، مثل هندسة المشهد السياسي للبلد، والجزاءات الانفرادية المستهدفة، وفرض قرارات من الخارج، وهي ليست قرارات هايتية كما يُزعم. وفي الوقت نفسه، فإن دولة معينة – أعلنت قبل أكثر من 200 عام خلت أن القارة الأمريكية بأسرها هي "فناؤها الخلفي" ونفذت، وفقاً للمعلومات المتاحة للجمهور، ما لا يقل عن 56 تدخلاً عسكرياً في بلدان أمريكا اللاتينية، بما في ذلك 4 تدخلات في هايتي – لم تُبد أي اهتمام حقيقي بالمساعدة على حل مشاكل ذلك البلد. بل إن تلك الدولة تؤدي إلى تفاقمها. على سبيل المثال، وفقاً لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، فإن الطريق الرئيسي لتهريب الأسلحة إلى هايتي هو عبر المياه والطائرات الصغيرة من فلوريدا. ولم يتمكن لا حظر الأسلحة الذي فرضه مجلس الأمن ولا الطلبات العديدة من جانب فريق الخبراء التابع للجنة جزاءات مجلس الأمن من وقف ذلك التدفق غير المشروع. فواشنطن تشيح بهم بعيداً مثل الذباب المزعج.

ومع ذلك، عندما واجهت الولايات المتحدة التدهور المأساوي الحالي للحالة في هايتي، أُجْلَت مواطنيها على الفور، بينما استأنفت في الوقت نفسه إعادة المهاجرين الهايتيين إلى وطنهم. ومن الواضح أن مصيرهم اللاحق لا يهم الولايات المتحدة، شأنه شأن مصير ملايين الهايتيين الذين بقوا في الجزيرة، على الرغم من تصريحاتها السامية في هذه القاعة.

ولا تزال احتمالات تنفيذ القرار ضبابية – وهو قرار دفع به مجلس الأمن على عجل – بإيفاد البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني لتعزيز أمن هايتي. وعندما اتخذ المجلس على عجل قراراً يأذن بإيفاد بعثة من خارج الأمم المتحدة قبل أكثر من ستة أشهر (انظر S/PV.9430)، مصحوباً بادعاءات بأن هناك حاجة ماسة إلى اتخاذ إجراء لإنقاذ هايتي، امتنعنا عن التصويت. ولم نكن راضين عن عدم وجود مفهوم واضح للبعثة، وولاية واضحة لتمويلها وتعيين موظفيها والجوانب الأخرى التي عادة ما يتم إعدادها مسبقاً. وبعد اتخاذ القرار والإعلان في مجلس الأمن عن مدى اهتمامهم بالهايتيين، بات من الواضح أن أبطال تلك المبادرة فقدوا الاهتمام بها. ونتيجة لذلك لم يتم بعد نشر البعثة، ولم نحصل على أي توضيح بشأن أي من المسائل التي أثرناها.

وهذا مثال واضح على الكيفية التي ينبغي لمجلس الأمن ألا يعمل بها. ولن نتفاجأ إذا لم تتمكن البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني، بعد عام على اتخاذ القرار 2699 (2023)، من الوصول إلى الجزيرة. وهذا يثير التساؤل عن السبب في أنه كان من الضروري الاستعجال، وفي الواقع خيانة توقعات الهايتيين العاديين. لم يسألهم أحد في الواقع عما إذا كانوا يريدون وجود جيش أجنبي على أراضيهم أم لا، كما يتضح من فرض الجهات الفاعلة الخارجية للمعايير التي ذكرتُها سابقاً لاختيار أعضاء المجلس الرئاسي الانتقالي.

ومن الواضح لنا جميعاً أنه لا توجد حلول بسيطة أو واضحة للأزمة المتعددة الأوجه في هايتي. وقد اجتمعت عوامل كثيرة، خارجية وداخلية على حد سواء. ومن المخيب للآمال أن الذين تسببوا في مشاكل لهايتي لعقود عديدة لا يعتزمون تصحيح أخطائهم.

ونود أن نعلن بمسؤولية أن روسيا لا تنوي مسايرتهم، على الرغم من أن هايتي تقع على بعد آلاف الكيلومترات من حدودنا. إننا نقف متضامنين مع الهايتيين العاديين، ونُصرّ على أن توضع مصالحهم، لا مصالح الأطراف الفاعلة الخارجية، في صميم أي خطط للتسوية. وإن الاتحاد الروسي على هذا الأساس، بوصفه عضواً دائماً في مجلس الأمن، سيواصل الدعوة باستمرار إلى الاستخدام المدروس جيداً والدقيق للتدابير والأدوات ذات التأثير الدولي على الحالة في هايتي، لكفالة أن تؤدي إلى تحسين الحالة الأمنية وسيادة القانون، وتيسير الانتقال إلى حوار سياسي حقيقي وشامل بين الهايتيين، وهو ما نعتقد أنه المفتاح لإيجاد حل دائم للأزمة التي طال أمدها في البلد.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام سلفادور والمديرة التنفيذية والي والمديرة التنفيذية راسل على الإحاطات التي قدمنها اليوم. وأرحب أيضا بمشاركة الممثل الدائم لهايتي، وكذلك وزير خارجية الجمهورية الدومينيكية ألفاريس غيل. وأود أن أعرب عن امتناننا للممثلة الخاصة للأمين العام سلفادور وفريقها على التزامهم الثابت تجاه شعب هايتي في هذه الأوقات العصيبة. ونشيد بجميع جهود الأمم المتحدة، ولا سيما إنشاء جسر جوي إنساني لتيسير إيصال الإمدادات الإنسانية ووصول العاملين في المجال الإنساني.

نشيد بشجاعة الشرطة الوطنية الهايتية. ولا يمكن السماح للعصابات الإجرامية المسلحة بجعل البلد رهينة بين أيديها ومواصلة العنف المروع ضد شعب هايتي. وهناك تقارير متواترة عن القتل العشوائي وإحراق مخيمات النازحين داخليا والعنف الجنسي والجنساني. ونسمع روايات تقشعر لها الأبدان عن فتيات تعرضن للاغتصاب الجماعي على يد العصابات وهن في طريقهن إلى المدرسة. ينبغي ألا يضطر أي طفل إلى الاختيار بين سلامته الشخصية وتلقي التعليم.

وندعو جميع من لهم نفوذ على العصابات إلى كبح جماح هذه العصابات الآن من أجل مصلحة شعب هايتي. وينبغي أن نستخدم نظام جزاءات الأمم المتحدة لتغيير سلوك الذين يزعزعون استقرار هايتي. وستواصل المملكة المتحدة العمل مع جميع أعضاء المجلس لتحقيق تلك الغاية.

ولا يزال الحل السياسي بالغ الأهمية لحل الأزمة. ونشيد بجهود الجماعة الكاريبية لتأمين التوصل إلى اتفاق بشأن حكومة انتقالية جديدة لتقاسم السلطة. وينبغي تشكيل الحكومة الانتقالية في أقرب وقت ممكن لبدء عملها من أجل إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية حرة ونزيهة وشاملة للجميع.

وستواصل المملكة المتحدة دعم النشر السريع للبعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني من أجل المساعدة على تحقيق الأمن الذي يستحقه شعب هايتي. ونرحب بقيادة كينيا لتلك الجهود ونشكر جميع البلدان التي ساهمت بأفراد وأموال. وهذه الجهود حاسمة، وقد تعهدت المملكة المتحدة بتقديم أكثر من 6 ملايين دولار لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني.

السيد سانغجين كيم (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أشكر مقدمات الإحاطات على إحاطاتهن الثاقبة. وأرحب أيضا بوزير خارجية الجمهورية الدومينيكية وممثل هايتي اللذين يحضران جلسة اليوم.

لا تزال جمهورية كوريا تشعر بقلق عميق إزاء الأزمة المتعددة الأبعاد في هايتي. وبالنظر إلى سلسلة التطورات الأخيرة على أرض الواقع، كما أوضحتها مقدمات الإحاطات اليوم، يود وفد بلدي أن يسلط الضوء على النقاط الثلاث التالية.

أولا وقبل كل شيء، يرحب وفد بلدي بمرسوم 12 نيسان/أبريل الذي أصدرته حكومة هايتي بإنشاء المجلس الرئاسي الانتقالي لهايتي، والذي أعقبه تعيين أعضاء المجلس. ويمثل التقدم المحرز مؤخرا بشأن إنشاء المجلس الرئاسي الانتقالي خطوة تمهيدية هامة نحو بدء العملية السياسية التي تقودها هايتي. ونشجع جميع أصحاب المصلحة في هايتي على التعجيل بالعمليات ذات الصلة، بما في ذلك التعيين الرسمي لرئيس الوزراء المؤقت، من أجل تمهيد الطريق لإجراء انتخابات حرة ونزيهة لاختيار رئيس هايتي المقبل.

وبينما يكرر وفد بلدي دعمه الكامل لإيجاد حل للأزمة بقيادة هايتية وإشراف هايتي، فإنه يقر في الوقت نفسه بالدور المساعد المحوري الذي يقوم به الشركاء المهمون، بما في ذلك المنظمات الإقليمية والدولية، في تيسير العملية التي تقودها هايتي. ومن هذا المنطلق، نشيد بالدور الأساسي الذي تؤديه الجماعة الكاريبية ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي للمضي قدما.

ثانياً، يدعو وفد بلدي إلى الوقف الفوري لعنف العصابات وجميع الأعمال الإجرامية الشنيعة التي يدعمها ويؤججها التدفق غير المشروع للأسلحة والذخيرة. وفي هذا الصدد، ينبغي للدول الأعضاء أن تتخذ التدابير اللازمة والفعالة لتنفيذ حظر توريد الأسلحة وفقاً للقرارين 2699 (2023) و 2700 (2023).

ونكرر أيضا التأكيد على ضرورة النشر الفوري للبعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني في أقرب وقت ممكن، على النحو الذي طلبته هايتي وأذن به مجلس الأمن بموجب القرار 2699 (2023). ونتوقع أن يكون المجلس الرئاسي الانتقالي الذي أنشئ مؤخرا عاملا محفزا على نشر البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني.

ومع ورود أنباء تفيد بشن عصابات مسلحة هجوما جديدا على العاصمة الهايتية رداً على إنشاء المجلس الانتقالي، فمن الواضح أن الشرطة الوطنية الهايتية تحتاج إلى دعم حاسم من البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني لمساعدة الدولة في الوقوف على قدميها ضد آفة عنف العصابات المنتشرة على نطاق واسع. ومن

ثم، فإننا نعكف الآن على تنفيذ عملية داخلية لتحديد أفضل السبل للمساهمة في إنجاح عمل البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني. ونشيد بالتعهدات التي قطعتها الدول الأعضاء بتقديم المساعدة للبعثة ونشجع جميع الدول الأعضاء على الانضمام إلى تلك الجهود.

أخيراً، نلاحظ بقلق بالغ أن استمرار عنف العصابات يفاقم الأزمة الإنسانية الحادة أصلاً في هايتي، مما أدى إلى تفاقم الجوع إلى أسوأ مستوياته على الإطلاق. ويواجه أكثر من 4 ملايين شخص، أو 44 في المائة من السكان، انعدام الأمن الغذائي الحاد ونزح ما يقرب من 50 000 شخص في الربع الأول من عام 2024 بسبب زيادة أنشطة العصابات.

ويتطلب التأثير غير المتناسب لعنف العصابات أيضاً تركيز الاهتمام بقدر أكبر على الأوضاع الإنسانية للفئات السكانية الأكثر ضعفاً، أي النساء والأطفال. فأطفال هايتي محرومون من الخدمات الاجتماعية الأساسية والتعليم. وعلاوة على ذلك، فإن الأطفال الأبرياء يسقطون ضحايا في خضم تصاعد الاشتباكات بين العصابات وبعضها وبين العصابات والشرطة. وتتعرض النساء والفتيات بشكل متزايد للعنف الجنساني، وهو أمر مؤسف. وندين بشدة الاستهداف المتعمد غير المقبول للنساء والأطفال من جانب العصابات بغية بث الخوف في نفوس المدنيين.

وفي ضوء الطابع المتعدد الأبعاد للأزمة في هايتي، نسلط الضوء على العمل الحاسم الذي يقوم به العاملون في الأمم المتحدة في تحسين الأوضاع الإنسانية والحقوقية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية في سياق الأزمة في هايتي. ومن المهم التعاون والتنسيق بين مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي والوكالات الأخرى، مثل برنامج الأغذية العالمي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة واليونيسف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في هايتي. ومن شأن ذلك

إيجاد أوجه تآزر مفيدة لضمان حصول شعب هايتي دون عائق على السلع والخدمات الأساسية، بما في ذلك الوجبات الساخنة والمأوى والمساعدات الطبية والتعليم.

أود أن أختتم ملاحظاتي بالتأكيد مجددا على تضامن جمهورية كوريا المستمر مع شعب هايتي ودعمها الثابت لعمل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي وفريق الأمم المتحدة القطري. وأشكر هذه الجهات على تفانيها وجهودها الدؤوبة على الرغم من الظروف البالغة الصعوبة.

السيدة برودهرست إستيفال (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة ماريا إيسابيل سلفادور؛ والمديرة التنفيذية لليونيسف، السيدة كاثرين راسل؛ والمديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، السيدة غادة فتحي والي، على إحاطاتهن. وأرحب أيضا بممثل هايتي ووزير خارجية الجمهورية الدومينيكية في هذه الجلسة.

إن موجة العنف التي أطلقتها العصابات منذ نهاية شباط/فبراير لم يسبق لها مثيل في حدتها وطبيعة أهدافها. فبمهاجمة البنية التحتية الاستراتيجية والمؤسسات العامة، فإن سلطة الدولة هي التي تتعرض للهجوم. وفي مواجهة ذلك العنف، تقف الشرطة الوطنية الهايتية على خط المواجهة. وتواصل الاضطلاع بمهمتها بشجاعة. وتحيي فرنسا قدرتها على الصمود. ومع ذلك، وحتى قبل التدهور الأخير في الوضع الأمني، كانت قوات الشرطة تعاني بالفعل نزيفا في أفرادها. وهي تخضع الآن للاختبار بفعل الأحداث الأخيرة. وتعاني من نقص شديد في الأفراد والمعدات. ولذلك، يجب أن نوفر لها كل الدعم الذي تحتاجه.

وتحقيقا لتلك الغاية، فإن النشر السريع للبعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني أمر أساسي. وترحب فرنسا بالتزام كينيا في هذا الصدد وبالمساهمات المالية والمساهمات بالأفراد التي أعلن عنها عدد من الدول الأعضاء. وتؤدي فرنسا دورها من خلال المساهمة في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني المخصص لهذا الغرض وتمويل تدريب ضباط الشرطة المزمع نشرهم على اللغتين الفرنسية والكريولية. كما قدمنا دعما ثنائيا للشرطة الوطنية الهايتية بقيمة مليون يورو في عام 2023، وقد جددنا ذلك الدعم لعام 2024.

إن فرنسا ترحب بنشر المرسوم الصادر في 12 نيسان/أبريل المنشئ للمجلس الرئاسي الانتقالي، والأمر الصادر في 16 نيسان/أبريل الذي يعين أعضائه. فذلك يمثل خطوة أساسية في العملية بين الهايتيين وفي تنفيذ اتفاق كينغستون. وتؤيد فرنسا العملية الديمقراطية بين الهايتيين تأييدا تاما. ويجب تعيين رئيس منسق للمجلس الرئاسي الانتقالي على وجه السرعة، يليه تعيين رئيس وزراء جديد. فذلك ضروري لكي تقوم الحكومة الانتقالية الجديدة بوضع خريطة طريق للانتخابات. ولمعالجة الأزمة العميقة في هايتي، نحتاج إلى استعادة المؤسسات الديمقراطية في البلد، وضمان وصول المساعدات الإنسانية لجميع المحتاجين، ومكافحة الإفلات من العقاب وحماية حقوق الإنسان. وفي الوقت نفسه، على النحو المنصوص عليه في القرار 2699 (2023)، فإن نشر البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني من أجل دعم مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي سيساعد على تهيئة الظروف الأمنية اللازمة لإجراء الانتخابات.

ومن المهم أن يدعم المجلس هذه العملية الانتقالية دعما كاملا، باستخدام جميع الوسائل المتاحة له. ويجب أن تساعد الجزاءات الفردية على كبح أعمال الذين يزعزعون استقرار البلد ويشاركون في الاتجار غير المشروع. ولتحقيق هذه الغاية، يجب توسيع نطاق الجزاءات لتشمل من يمولون العصابات أو يؤيدون أهدافها. وقد كررت فرنسا ذلك في عدة مناسبات داخل المجلس، وهي مستعدة للعمل.

وتتمثل الأولوية العاجلة، بطبيعة الحال، في استعادة إمكانية الحصول على المساعدة الإنسانية في شكل التغذية والمياه والصرف الصحي والصحة والتعليم والحماية. وستواصل فرنسا دعم أفرقة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في الميدان، وعلى وجه الخصوص الجهود التي تبذلها لمكافحة انعدام الأمن الغذائي.

وأخيراً، أود أن أشيد مرة أخرى بالعمل الذي اضطلع به مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، على الرغم من الظروف البالغة

الصعوبة. وتشجع فرنسا المكتب على مواصلة بذل مساعيه الحميدة، عملا بالولاية التي أناطها به المجلس.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر مقدمي الإحاطات على عروضهم، وأرحب بحضور وزير خارجية الجمهورية الدومينيكية وممثل هايتي في جلسة اليوم.

إن الأزمة في هايتي تفاقمت في الأشهر الأخيرة واستمرت في التفاقم. وذلك يبعث على القلق البالغ. وكيفية عكس مسار الأزمة وكيفية مساعدة شعب هايتي على الخروج من محنته مسألتان تتطلبان بذل جهود عالمية متضافرة من أجل ترجمة توافق الآراء القائم إلى عمل ملموس.

وفي هذا الصدد، تود الصين أن تتناول عدة نقاط.

أولاً، يجب التعجيل بالعملية السياسية في هايتي على وجه السرعة. فعدم وجود حكومة شرعية منذ وقت طويل هو السبب الجذري للمأزق في هايتي. وبفضل جهود الوساطة التي بذلتها الجماعة الكاريبية، أحرزت الأحزاب والفصائل الهايتية ذات الصلة في الآونة الأخيرة تقدما في النهوض بالانتقال السياسي، ومن المتوقع أن تبدأ مسألة شرعية الحكومة، المستمرة منذ سنوات، في التحسن. ونأمل أن تضع الأطراف الهايتية مستقبل البلد والمصالح العليا للشعب في المقام الأول وأن تعزز الانتقال السياسي على أساس مشاورات مستفيضة وحوار شامل للجميع. ونأمل كذلك أن يكفلوا أن تكون الترتيبات ذات الصلة مناسبة تماماً لواقع هايتي وأن تحظى بتأييد الشعب الهايتي من أجل إرساء الأساس لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة وذات مصداقية في وقت مبكر. ويجب أن يظل الشركاء الخارجيون محايدين، وأن يضطلعوا بدور بناء في دفع العملية السياسية قدماً، وأن يساعدوا على تهيئة مناخ مؤات. ونرحب في هذا الصدد بجهود الجماعة الكاريبية وبلدان المنطقة، وباستمرار الدعم والتعاون من مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي.

وثانياً، لا بد من بذل جهود جماعية إذا أردنا التصدي للأزمة الإنسانية بنجاح. ومع استمرار الأزمات السياسية والأمنية، تواجه هايتي اقتصادا متعثرا، والنزوح الجماعي للسكان، والظروف المعيشية القاسية للنساء والأطفال، مما يؤدي إلى تفاقم الأزمة الإنسانية الرهيبة أصلاً. وتؤيد الصين الأمم المتحدة والشركاء الإقليميين في زيادة دعمهم لهايتي في الميدانين الإنساني والإنمائي. ونشجع جميع الوكالات والإدارات على تحسين تنسيق جهودها وتآزرها لتقديم مزيد من المساعدة لشعب هايتي، لا سيما للفئات الضعيفة مثل النساء والأطفال.

وثالثاً، يتعين اتباع نهج متعدد الجوانب لمكافحة العصابات. لقد مرت ستة أشهر منذ أن اتخذ مجلس الأمن القرار 2699 (2023) بشأن نشر البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني في هايتي. ونأمل أن يجري بلد القيادة على وجه السرعة مشاورات مع هايتي من أجل مناقشة خطط عمل محددة وضمان تأييد الشعب الهايتي للترتيبات ذات الصلة. وعلى النحو المبين في تقارير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وفي التغطية الإعلامية، لا تزال كميات كبيرة من الأسلحة والذخائر تتدفق إلى هايتي، بدون عوائق وبلا هوادة، والولايات المتحدة هي أحد مصادرها الرئيسية. ويعد تعزيز جزاءات المجلس، لا سيما ضمان التنفيذ الفعال لحظر توريد الأسلحة المفروض على هايتي، أمرا بالغ الأهمية في الكفاح الحالي ضد عنف العصابات في هايتي. وفي هذا الصدد، ينبغي لفريق الخبراء التابع للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 2653 (2022)، بشأن هايتي، أن يعجل بتحقيقاته لتعقب مصادر الأسلحة والذخيرة، وأن يبقي اللجنة على علم بالتقدم الذي يحرزه في الوقت المناسب.

وينبغي للدول الأعضاء أن تنفذ بفعالية ما تقتضيه قرارات المجلس، وأن تعزز ضوابط تصدير الأسلحة النارية والذخيرة، وأن تتعاون مع الفريق في عمله في مجال التعقب، وأن تعزز تبادل المعلومات وتنسيق العمليات، وأن تبلغ لجنة الجزاءات بالمعلومات ذات الصلة في الوقت المناسب.

وينبغي للسلطات الهايتية أن تضطلع بمسؤولياتها بمطالبة جميع المقاطعات بتشديد الرقابة على تدفقات الأسلحة غير المشروعة وسد الثغرات في التنظيم والرقابة على الصعيد المحلي.

وينبغي لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي أن يكثف دعوته لتمكين جميع شرائح المجتمع الهايتي من فهم قرارات المجلس

وتنفيذها على نحو أفضل، وأن يعمل مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وغيره من أجل المساعدة على تعزيز قدرة سلطات الجمارك ومراقبة الحدود الهايتية.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد دعمنا للممثلة الخاصة سلفادور ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي وجميع وكالات الأمم المتحدة العاملة في هايتي. وأعرب أيضا عن تقديري لحكومة الجمهورية الدومينيكية على مساعدتها الهائلة لمختلف البلدان في العملية السابقة لإجلاء الموظفين. وستواصل الصين، إلى جانب المجتمع الدولي، دعم شعب هايتي ومساعدته في إيجاد الطريق الصحيح للخروج من هذه الأزمة المتعددة الأبعاد وتحقيق السلام والأمن في الأجل الطويل في وقت مبكر.

السيد هاوري (سويسرا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكر السيدة ماريا إيسابيل سلفادور، الممثلة الخاصة للأمين العام، والسيدة غادة والي، المديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والسيدة كاثرين راسل، المديرة التنفيذية لليونيسيف، على إحاطاتهن. وأرحب أيضا بحضور السيد روبرتو ألفاريز غيل، وزير خارجية الجمهورية الدومينيكية، والممثل الدائم لهايتي في هذه الجلسة.

إن الأزمة المتعددة الأبعاد في هايتي ما زالت تزداد سوءا. والسعي إلى إجراء حوار شامل للجميع وتشاركي بين الهايتيين، لا سيما حوار يشمل النساء، هو مفتاح الحل السياسي وينبغي أن يمكن من تحقيق الهدف الذي أُقيم من أجله، وهو إجراء انتخابات حرة وتشاركية ونزيهة وآمنة.

وترحب سويسرا بتشكيل المجلس الرئاسي الانتقالي مؤخرا وتثني على الجماعة الكاريبية لتيسيرها هذه العملية. ونظرا لأهمية مرحلة الانتقال السياسي التي بدأت بهذه التدابير المشجعة، من الضروري تنفيذها بسرعة وبشكل شامل، بدون إيجاد فراغ سياسي يمكن أن يزيد من اضطراب الحالة الأمنية.

وفي هذا الصدد، أود أن أسلط الضوء على ثلاث نقاط.

أولاً، يجب زيادة المساعدة الإنسانية زيادة كبيرة لتلبية احتياجات سكان هايتي. فحوالي نصف الهايتيين، لا سيما الأطفال، يعانون من انعدام الأمن الغذائي. وبسبب القيود المفروضة على التنقل ومشاكل الإمداد المتعلقة بعنف العصابات، هناك خطر حقيقي لحدوث مجاعة. ويمكن أن تزداد الحالة الإنسانية تدهورا لدى بداية موسم الأعاصير والعواصف المدارية في حزيران/يونيه. ونشيد بالعاملين في المجال الإنساني في الميدان على التزامهم الثابت ونؤكد من جديد أنه يجب حمايتهم وضمان حريتهم في التنقل. ولذلك، تعد سويسرا حاليا مشروع قرار لكفالة حماية العاملين في المجال الإنساني وأفراد الأمم المتحدة، بمن فيهم الموظفون المحليون. كما تواصل سويسرا الاستجابة للحالة في الميدان، بدعم استجابة برنامج الأغذية العالمي لحالات الطوارئ، على سبيل المثال.

وثانياً، يشكل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي عنصراً مركزياً من عناصر الاستجابة الدولية في هايتي. وتحيي سويسرا عمله وجهود موظفيه. وتجدر الإشادة بآلية رصد حقوق الإنسان التابعة للمكتب، فضلا عن برامجه للحد من العنف المجتمعي ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ومن المهم أيضا أن يواصل المكتب عمله مع السلطات الهايتية لإعادة إنشاء نظام للقضاء والسجون يكفل سيادة القانون. والمناقشة المقبلة لتجديد ولاية المكتب، في تموز/يوليه، ستتيح فرصة لإعادة تقييم الموارد المتاحة له، بما في ذلك الموارد البشرية والأمنية.

ثالثا، يجب على المجتمع الدولي أن يستخدم كل الوسائل المتاحة لدعم الشرطة الوطنية الهايتية. إن الوقت ينفد وقد انقضت شهور كثيرة جدا منذ أن أذن المجلس بالبعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني. ونشكر الدول التي أكدت مشاركتها في البعثة وندعو إلى نشرها في أقرب وقت ممكن بغية تمكين الشرطة الوطنية الهايتية من استعادة ما فقدته ا في مواجهة العصابات.

ولا يزال تدفق الأسلحة والذخائر يؤجج العنف المسلح. ويجب تنفيذ نظام الجزاءات والحظر المفروض على الأسلحة والذخائر

تنفيذا فعالا وكاملا. ويجب متابعة الحالات التي سبق أن أبلغ عنها فريق الخبراء التابع للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 2653 (2022) بشأن هايتي لقطع مصادر الإمداد عن العصابات. وينبغي ألا تعيق الاعتبارات السياسية هذه الجهود. وتدعو سويسرا جميع الدول، ولا سيما دول المنطقة، إلى مضاعفة جهودها لوضع حد لانتشار الأسلحة في هايتي.

لقد وصلت الحالة إلى منعطف خطير وقد يفوت الأوان قريبا لاتخاذ إجراءات. ويجب أن يواصل المجلس والمجتمع الدولي جهودهما من أجل الاستجابة لتطلعات الشعب الهايتي.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية.

أبدأ بشكر الممثلة الخاصة للأمين العام سلفادور والمديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والي والمناصرة الرئيسية لهايتي في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات والمديرة التنفيذية لليونيسف راسل على إحاطاتهن. وأرحب بالممثل الدائم لهايتي ووزير خارجية الجمهورية الدومينيكية في هذه الجلسة.

خلال الأشهر الثلاثة الماضية، شهدنا تدهورا خطيرا وسريعا في الحالة الأمنية في هايتي. وقد أدى ذلك إلى زيادة في انتهاكات حقوق الإنسان والاحتياجات الإنسانية. وعلى الجبهة السياسية، نرحب بإنشاء المجلس الرئاسي الانتقالي. ونحث جميع أصحاب المصلحة في هايتي على مواصلة إحراز تقدم في وضع ترتيبات الحوكمة الانتقالية. ونشدد أيضا على أهمية ضمان التمثيل الكامل والمتساوي والهادف والآمن للمرأة.

ونشيد بالجماعة الكاريبية على تيسيرها الجهود الرامية إلى التغلب على حالة الجمود ونؤكد من جديد دعمنا لعملية سياسية يقودها الهايتيون ويملكون زمامها. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بإجراء انتخابات حرة ونزيهة وشاملة عندما تتوفر الشروط الأمنية.

ومن الأهمية بمكان أن يُحرز التقدم على المسارين السياسي والأمني بشكل متوازٍ. ونؤيد ما قاله الأمين العام في دعوته إلى النشر السريع للبعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني لدعم الشرطة الوطنية الهايتية، على النحو المنصوص عليه في القرار 2699 (2023). ونشيد بجميع الدول الأعضاء التي تعهدت بتقديم الدعم ونحث على توفير التمويل لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني. ويجب أن تتقيد البعثة بأعلى معايير السلوك والانضباط استنادا إلى بروتوكولات واضحة لحقوق الإنسان وأن يكون هناك إشراف فعال.

وتؤيد مالطة بقوة استخدام الجزاءات المحددة الأهداف. وينبغي أن يستكمل المجلس قائمة الأفراد والكيانات المحددة أسماؤهم، ولا سيما فيما يتعلق بأولئك الذين يدعمون أو يمولون نشاط العصابات. كما أن التنفيذ الكامل لحظر توريد الأسلحة من أجل وقف التدفق غير المشروع للأسلحة أمر أساسي.

وتبعث المستويات غير المسبوقة لانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها العصابات على القلق. وتشمل الانتهاكات عمليات القتل المستهدف والاغتصاب الجماعي وعمليات الخطف وابتزاز الأموال. ويشكل أيضا تجنيد الأطفال واستخدامهم على نطاق واسع مصدر قلق بالغ. وتفيد التقارير بأن العصابات اختطفت الأطفال لاستخدامهم في الخطوط الأمامية، في حين أن الفتيات يقعن ضحايا للاغتصاب والاستغلال الجنسي. ويُستخدم العنف الجنسي سلاحا منهجيا لنشر الخوف وإخضاع السكان ومعاقبتهم، مع إفلات الجناة من العقاب. وندين بأشد العبارات الممكنة جميع انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان. ويجب أن يزيد المجتمع الدولي على وجه السرعة الدعم المقدَّم لمؤسسات الدولة، بما في ذلك الشرطة والقضاء والسجون.

يتقلص حيز المجتمع المدني بسرعة ويخاطر القادة الاجتماعيون، لا سيما القيادات النسائية، بحياتهم عند أدائهم المهام الأساسية. ويجب إدانة أي شكل من أشكال العنف أو التهديد أو التخويف ضد المدافعين عن حقوق الإنسان وبناة السلام وقادة المجتمع المدني إدانة شديدة.

وفي الوقت نفسه، لا تزال الحالة الإنسانية مزرية. فقد نزح أكثر من 360 000 شخص. وتتعرض حرية التنقل لقيود شديدة وتعيق العصابات إيصال المساعدات الإنسانية. ويضطر العديد من المرافق

الصحية لإغلاق أبوابها بسبب العنف أو نقص اللوازم الطبية. ويصنَّف الأمن الغذائي في هايتي ضمن الأكثر تدهورا في العالم. ويُتوقع أن يعاني نصف السكان من انعدام الأمن الغذائي الحاد. وتكتسي زيادة الدعم لخطة الاستجابة الإنسانية المتعلقة بهايتي أهمية قصوى.

ختاما، تحتاج هايتي على وجه الاستعجال إلى التضامن والدعم الدوليين من أجل التصدي للتحديات السياسية والأمنية والإنسانية. ونشيد بالجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي والشركاء في المجال الإنساني في الميدان الذين يعملون في ظروف صعبة للغاية. ويجب استعادة المؤسسات الديمقراطية وسيادة القانون في هايتي لإنهاء دورة العنف وتحقيق السلام الدائم والمستدام.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

وأعطي الكلمة لممثل هايتي.

السيد رودريغ (هايتي) (*تكلم بالفرنسية*): بادئ ذي بدء، أود أن أهنئ مجلس الأمن على عقد هذه الجلسة الجديدة، تحت رئاستكم الفعالة، سيدتي الرئيسة، المكرسة للحالة في بلدي، هايتي، في سياق عالمي مضطرب يتسم بتوترات تشكل أخطارا تهدد السلام والأمن الدوليين. ولذلك، يسرني كثيرا أن تُعقد هذه الجلسة التي تشكل فرصة للإعراب عن امتناننا لأعضاء المجلس على اهتمامهم المستمر ببلدي الذي يواجه تحديات متعددة الأوجه.

هذه أيضا فرصة أخرى لأشيد بالعمل الرائع الذي تقوم به الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، السيدة ماريا إيزابيل سلفادور، وفريقها، في بيئة بالغة الصعوبة. لقد قدمَت للتو صورة قاتمة جدا للحالة في البلد الذي بدأ ينبثق منه مع ذلك بصيص أمل. ويؤيد وفد بلدي الملاحظات العديدة ذات الصلة الواردة في تقرير الأمين العام (S/2024/310) ومنظوره بشأن العديد من المسائل. وأود أيضا أن أرحب بالبيانات التي أدلى بها المتكلمون السابقون وأن أشكرهم على تعليقاتهم المرتبطة بالموضوع ونصائحهم الحكيمة. وأود أن أرحب بحضور وزير خارجية الجمهورية الدومينيكية، معالي السيد روبرتو ألفاريس غيل، الذي سيتكلم لاحقا عن الحالة في هايتي.

وتأتي هذه الإحاطة بشأن آخر المستجدات عن عمل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي في ظل زيادة تدهور الحالة في البلد، مما أدى بدوره إلى تفاقم الأزمة الإنسانية التي يواجهها البلد. ووفقا للتقرير الذي نشره المكتب، كان الفصل الممتد من كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس 2024 أكثر الفترات عنفا في تاريخ هايتي، إذ قُتل أو أُصيب خلالها ما لا يقل عن 505 2 أشخاص نتيجة العنف المرتبط بالعصابات، بزيادة تربو على 53 في المائة مقارنة بالفترة السابقة. كما اختُطف ما لا يقل عن 438 شخصا للحصول على فدية.

ومنذ نهاية شهر شباط/فبراير، نفذت العصابات هجمات منسقة واسعة النطاق على المؤسسات العامة والهياكل الأساسية الاستراتيجية في العاصمة. وتعرّض ما لا يقل عن 22 مركزا ومركزا فرعيا للشرطة ومباني أخرى تابعة للشرطة للنهب أو أُضرمت فيها النيران، وقُتل أو أُصيب 19 ضابطا من ضباط الشرطة. وفي الفترة نفسها، استمر تضرر مقاطعة أرتيبونيت بشدة من العنف. وحسب تقرير مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، هاجمت العصابات السكان المحليين في هذه المنطقة بلا هوادة إما بإحراق منازلهم أو بإعدام الأشخاص الذين تحدوا سلطتها. وسلط التقرير الضوء أيضا على العنف الجنسي الذي ترتكبه الجماعات الإجرامية. وعلى الرغم من الجهود الخارقة لقوات الأمن الهايتية، إلا أنها لا تملك الموارد البشرية والمادية الكافية للاضطلاع بالمهمة الصعبة المتمثلة في استعادة الأمن.

ولا تزال التقارير تفيد عن وقوع هجمات على قوات الشرطة وعمليات اختطاف، فضلا عن إطلاق النار في منطقة مطار بورت أو برنس الدولي الذي يستمر إغلاقه منذ 4 آذار/مارس. لقد غدا القصر الرئاسي أيضاً هدفاً لمحاولات الهجمات المتعددة التي صدّتها كلها قوات الأمن. وقامت العصابات هذا الأسبوع بأعمال القرصنة في المياه الإقليمية للبلد من خلال مهاجمة السفن التي تحمل البضائع إلى مقاطعات أخرى داخل البلد.

ما انفكت الحالة الإنسانية تزداد ترديا. ووفقًا لأحدث الأرقام الصادرة عن الأمم المتحدة، يعاني إجمالي 4.97 ملايين مواطن هايتي من وطأة الجوع ويحتاجون شكلا من أشكال المساعدة الغذائية، في حين يواجه 1.64 مليون مواطن هايتي مستويات طارئة من انعدام الأمن الغذائي الحاد. وزهاء 000 362 شخص باتوا الآن في عداد النازحين داخليا وينازعون الجوع سعيا إلى إيجاد ما يسد رمقهم. ويعاني الأطفال على وجه الخصوص من وطأة هذه الحالة، إذ شهد عام 2024 ارتفاعًا مُفزعًا بنسبة 19 في المائة في عدد الأطفال الذين يكابدون سوء التغذية الحاد الوخيم. والأسباب الرئيسية وراء انعدام الأمن الغذائي الراهن هي تصاعد وتيرة عنف العصابات وارتفاع الأسعار وانخفاض الإنتاج الزراعي إلى جانب القلاقل السياسية والاجتماعية واستفحال الفقر وتوالي الكوارث الطبيعية. وتواصل العصابات المسلحة نهب الشركات التجارية العاملة في القطاع الطبي بشكل ممنهج. وفي الواقع ثمة نقص حاد في اللوازم الطبية، بما في ذلك في الأدوية والمعدات الأساسية وأسِرّة المستشفيات وإمدادات مشتقات الدم. ولا يزال تقييد الحركة بسبب انعدام الأمن وحواجز الطرق المرتجلة يمثل عقبةً رئيسيةً أمام إيصال الإمدادات الطبية العاجلة. وفي ذلك الصدد، نرحب بجهود وكالات الأمم المتحدة لمساعدة بعض المستشفيات المتبقية على التكيف مع تلك الحالة.

في ضوء تزايد نشاط العصابات التي تمارس العنف في البلد، يمكن استنتاج أن العصابات لا تزال تجد سهولة في تكديس الأسلحة والذخيرة بشكل غير قانوني. ومن ثم فإننا ندق ناقوس الخطر بشأن ضرورة أن يحث المجتمع الدولي البلدان على مضاعفة جهودها لإنفاذ حظر الأسلحة الذي فرضه القرار 2700 (2023). ولن نتوقف أبدا عن التأكيد مجددا على أنه يتحتم العمل على وجه السرعة لمنع ارتكاب جرائم إبادة جماعية خطيرة في البلد. ونرحب بالدعوة التي وجهها وزراء خارجية دول مجموعة السبع في بيانهم المؤرخ 19 نيسان/أبريل لتشجيع المجتمع الدولي على تعزيز دعمه الإنساني للشعب الهايتي. وفي ذلك السياق، يسرنا أنهم أقروا في بيانهم بأن شعب هايتي لم يعد بإمكانه الانتظار أكثر من ذلك. وفي ذلك الصدد، أصبح نشر البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني في هايتي أكثر إلحاحا. إن الدعم القوي للشرطة الوطنية الهايتية، التي تواصل بلا كلل مواجهة التحديات الأمنية، سيمكنها من مكافحة العصابات المدججة بالسلاح واستعادة مناخ الأمن. ونرحب باستعداد المجتمع الدولي لتيسير نشر البعثة في أقرب وقت ممكن.

وأود أن أسلط الضوء على بعض بوادر الأمل الملموسة في خضم السياق القاتم الكئيب. وعلى الجبهة السياسية، أحرز تقدم كبير بدعم من فريق الشخصيات البارزة التابع للجماعة الكاريبية. ويمكن تلخيص ذلك التقدم على النحو التالي: أولا، تمكنت الأطراف الفاعلة السياسية والمجتمع المدني وقطاع الأعمال الخاص من التوافق على اتفاق معنون، "اتفاق سياسي لضمان عملية انتقالية سلمية ومنظمة"، نشر في الجريدة الرسمية للبلد لو مونيتور Le Moniteur. ثانيًا، صدر مرسوم بإنشاء المجلس الرئاسي الانتقالي المؤلف من سبعة أعضاء لهم حق التصويت وعضوين بصفة مراقبين. ثالثا، نشر في الجريدة الرسمية مرسوم بتعيين أعضاء المجلس الرئاسي التسعة. وسيشكل المجلس الرئاسي الانتقالي هذا الأسبوع. وستعقب ذلك مبادرات تهدف إلى اختيار رئيس للوزراء وتشكيل حكومة انتقالية.

وعلى الرغم من تلك الخطوات المهمة للمضي قدما، تظل مسألة الأمن الأولوية الرئيسية للعودة إلى الحياة الطبيعية، وهي شرط لا غنى عنه لتنظيم انتخابات عامة في البلد لتعزيز إعادة إنشاء مؤسسات الدولة ذات السيادة. ويجب على المجتمع الدولي أن يكثف جهوده لتيسير النشر السريع لبعثة الدعم الأمني التي يمكن أن تساعد الشرطة الوطنية الهايتية على تعزيز الأمن وتوطيد المكاسب السياسية وإعادة البلد إلى طريق الديمقراطية واحترام سيادة القانون.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية الجمهورية الدومينيكية.

السيد ألفاريس غيل (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلم بالإسبانية*): أشكر السيدة ماريا إيزابيل سلفادور، الممثلة الخاصة للأمين العام في هايتي، والسيدة غادة فتحي والي، المديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة

المعني بالمخدرات والجريمة، والسيدة كاثرين راسل، المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، على إحاطاتهن وتفانيهن.

أودُّ أن أستهلَّ بياني بالإشادة بالقيادة التي أبدتها مالطة طوال فترة رئاستها هذا الشهر.

ونود أن نعرب عن تقديرنا للعمل الذي يضطلع به مجلس الأمن لمكافحة عقلية المواجهة التي ترفض الحوار والحق في العيش في سلام. ونلاحظ بارتياح تشكيل المجلس الرئاسي الانتقالي في هايتي مؤخرا، لأن ذلك يوحي بأن الحالة بدأت تتطور بشكل إيجابي عقب أسابيع من انعدام اليقين. ونحن على ثقة بأن المجلس الرئاسي الانتقالي سيتمكن من تعيين رئيس وزراء مؤقت وتشكيل مجلس وزراء في أقرب وقت ممكن، وبالتالي إكمال الجزء الأول من المسيرة الجديدة. ونأمل أن تكون تلك الخطوة المهمة إيذانا ببداية العودة إلى المستويات الطبيعية والنشر الوشيك للبعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني.

إن هايتي تواجه تحديا تاريخيا. ويجب أن ترقى قيادتها إلى مستوى التحدي الهائل الذي تجابهه. واليوم، السبب الوحيد في نظرنا إلى الماضي هو استخلاص العبر والدروس من الأخطاء السابقة بعيدًا عن أي مزايدات عقيمة. إن التاريخ لن يرحم في تقييمه لهذه الساعة الفارقة في مستقبل الشعب الهايتي. وفي ذلك السياق، أود أن أشكر الجماعة الكاريبية، ولا سيما رئيس غيانا، السيد علي، ورئيس وزراء جامايكا، السيد هولنيس، على قيادتهما الحازمة، والرئيس روتو، رئيس كينيا، على ثباته على رأس البعثة، والولايات المتحدة وكندا وجميع الحكومات التي ساهمت بالتمويل أو تقديم التدريب أو المعدات للبعثة. إن دعمها المستمر في الأجلين المتوسط والبعيد محوري وفائق، وستتعاظم أهميته في المستقبل.

لقد مر ما يقرب من عامين، في تشرين الأول/أكتوبر 2022، منذ أن اعتمد المجلس القرار 2653 (2022)، الذي أنشأ نظاما للجزاءات على الأفراد الذين يتحملون القسط الأوفر من المسؤولية عن تمويل العنف والفوضى في هايتي. وامتثالا لتلك الولاية، استضافت الحكومة الدومينيكية فريق الخبراء التابع للجنة الجزاءات مرتين، ونحن نستعد الآن لزيارة ثالثة في الأيام المقبلة. لا يمكن تصور أنه حتى الآن، لم يفرض المجلس جزاءات إلا على أربعة مجرمين معروفين، من دون تحديد هوية أو معاقبة أي من الممولين والمنفذين الحقيقيين للعنف المنتشر في هايتي. وإذا لم ينفَّذ نظام الجزاءات بصرامة، وإذا لم تكن هناك عواقب، فإن الجهات الفاعلة التي تقف وراء تمويل العصابات الإجرامية قد تُخرج العملية السياسية الحساسة التي تمُرّ بها هايتي عن مسارها. لا بدّ من أن ذلك أحد أهم أشكال الدعم الذي يمكن لمجلس الأمن أن يقدمه لهايتي في هذه اللحظة. وبالمثل، فإن الحظر المفروض على الأسلحة والذخائر والإمدادات العسكرية – التي تُغرق هايتي – يجب أن يُطبّق بمزيد من الصرامة.

وأود أن أذكّر بأن الجمهورية الدومينيكية ليست مُنتجة ولا مستوردة لأي نوع من الأسلحة. وقد أجبرَنا انتشار العنف وانعدام الأمن على اتخاذ تدابير استثنائية لمكافحة الاتجار بالأسلحة بتكلفة باهظة جداً على الميزانية الوطنية، لأن هذه التدابير تُحوّل الموارد التي يحتاج إليها الشعب الدومينيكي عن وجهتها. ونحثّ بقوة البلدان المصدّرة على اتخاذ تدابير فعالة لوقف هذا الاتجار غير المشروع إلى هايتي.

ووفقاً لأحدث تقرير للأمين العام، صدر قبل أسبوع واحد فقط (S/2024/310)، لا تزال الأخبار الواردة من هايتي قاتمة، وتكراراً حزيناً للثابت الذي ميّز الحياة في ذلك البلد منذ اغتيال الرئيس موييز في تموز/يوليه 2021. ومن جانبه، وصف مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان مؤخراً الحالة في هايتي بأنها كارثية، استناداً إلى أرقام مرعبة. ووفقاً لتقرير برنامج الأغذية العالمي الصادر في 15 آذار/مارس، فإن هايتي معرضة لخطر كارثة إنسانية هائلة، بسبب دوامة العنف وعدم الاستقرار السياسي. وقد حذرت اليونيسف، من جانبها، من أثر الزيادة المفزعة في العنف المسلّح في هايتي، مما يزيد من خطر سوء التغذية والهزال بين جميع السكان.

في ذلك السياق من الفوضى وانعدام الأمن، واصلت الحكومة الدومينيكية التعاون، في الآونة الأخيرة بإجلاء موظفي الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى والدبلوماسيين والمواطنين التابعين لأكثر من 12

بلداً عبر أراضينا، بما في ذلك العديد من أعضاء مجلس الأمن. وفي ذلك الصدد، نشكر ممثل جمهورية الصين الشعبية على ملاحظاته ونؤكد من جديد أننا سنواصل التعاون مع بلده ومع جميع الدول التي تطلب منا أن نفعل ذلك.

لقد حافظت الجمهورية الدومينيكية على تضامنها مع هايتي على الرغم من التضحية التي ينطوي عليها القيام بذلك. غير أننا لا يمكن أن نتجاوز إمكانياتنا المادية، ناهيكم عن اتخاذ تدابير تقوض استقرار بلدنا وأمنه. فنحن ببساطة لن نسمح بذلك، أياً كان من يطلب منّا ذلك.

قبل عامين، بدا أنه لا يوجد مخرج من الحالة في هايتي، بل عتمة لا غير؛ ويبزغ اليوم ضوء خافت ولكنه مفعم بالأمل، مبشراً ببداية مسار جديد. ونأمل ذلك بالتأكيد.

رفعت الجلسة الساعة 16/55.